

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



الموضوع:

مساهمة التدقيق المالي في تحليل القوائم المالية
دراسة حالة بنك فلاح و تنمية الريفية - وكالة ومديرية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ.د/ زعرور نعيمة

من إعداد الطالب (ة):

- لوهاني شريفة

- منوبي تركية

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ تعليم العالي	تومي ميلود
بسكرة	مقرا	أستاذ تعليم العالي	زعرور نعيمة
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	كحول صورية

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

حمد الله عزوجل الذي انعم علينا بنعمة العلم ووفقنا فيما وصلنا اليه و كان عوننا لنا في بلوغ ثمرة العلم
ثم جزيل الشكر لمن قدم لنا يد العون بأسلوبه أو باخر و اخص بالذكر استاذة المشرفة زعرور نعيمة

والى اللجنة الموقرة الاستاذ تومى ميلود و الاستاذة صورية كحول

كما نتقدم بجزيل الشكر الى جميع موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وشكر الجزيل لكل اساتذة قسم العلوم المحاسبية

قال عليه صلاة وسلام "تهادوا تحابوا" ما اجمل ان نهدي ائمتي ما لدينا الى الاشخاص الذين احاطونا

بحبهم و عطفهم علينا و رافقونا بدعمهم

الى من علمني اسس الحياة و الثقة بالنفس و احسن تربيتي على اصول الدين و الصدق الى ما كان

صديقي ابي العزيز "احمد منوبي" "السعيد لوهاني"

الى من يشتهي اللسان نطق اسمها و ترفه العين وحشتها و يحن القلب الى سماع دعائها امي الحبيبة

"اللهم اجعل والدينا من السبعون الفه الذين يدخلون الجنة من دون حساب"

و الى جميع الاخوة و الاخوات الذين رافقونا و شجعوا خطواتنا عندما خالبتنا الايام

لكم منا كل المحبة و الامتنان

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التدقيق المالي في قياس جودة القوائم المالية، حيث يعتبر جودة التدقيق المالي بالمؤسسة فعال ومن شأنه أن يعزز من تحقيق الجودة على مستوى القوائم المالية حيث أن دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، فالقوائم المالية تتضمن معلومات كمية ونوعية تمثل كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترة المالية السابقة والحالية. ويعتبر تحليل القوائم المالية من أهم العمليات التي تلجأ إليها المؤسسة كونه يوفر لها معلومات مالية على أساسها يتم اتخاذ القرارات غير أن هذه المعلومة لا يمكن الثقة بها إلا إذا تم التأكد من صدقها من قبل جهة محايدة، وفي الأخير تناولنا مهام مدقق الحسابات والصفات التي تخوهم لممارسة مهامهم على أكمل الوجه وإعداد تقريرهم دون أخطاء مما يؤدي الأمر إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية. أن التدقيق المالي له دور هام في التقييم و قياس جودة القوائم المالية وذلك من خلال مساهمة المدقق في إعطاء المعلومات المحاسبية دقيقة وهذا راجع إلى استقلاليتها داخل المؤسسة بالاضافة إلى استمراره بزيادة كفاءة وفعالية خدماته التي تمكن من تحسين في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية :

تدقيق مالي، تحليل مالي، قوائم مالية، جودة قوائم مالية

Abstract

This study aims to clarify the role of financial audit in measuring the quality of financial statements, as the quality of the financial audit in the organization is effective and would enhance the achievement of quality at the level of financial statements, as the role of financial statement analysis in evaluating the financial performance of institutions, financial statements include quantitative and qualitative information It represents a large amount of accounting data for the previous and current financial periods. The analysis of the financial statements is one of the most important operations that the institution resorts to, as it provides it with financial information on the basis of which decisions are taken. However, this information cannot be trusted unless its veracity is ascertained by a neutral party. They perform their duties to the fullest and prepare their report without errors, which leads to an increase in the confidence of the users of the financial statements. The financial audit has an important role in evaluating and measuring the quality of the financial statements, through the auditor's contribution to giving accurate accounting information, and this is due to his independence within the institution, in addition to his continuity of increasing the efficiency and effectiveness of his services, which enables improvement in the financial statements.

Key words :

Financial audit, financial analysis, financial statements, quality of financial statements

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
ج	نموذج الدراسة	01
53	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة	02

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية	01
55	التحليل افقي لجانب الاصول للميزانية لسنة 2019	02
56	التحليل الأفقي لجانب الخصوم للميزانية 2018 – 2019	03
57	التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج 2018 – 2019	04
58	التحليل الأفقي لجدول تدفقات النقدية لسنة 2018-2019	05

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
70	نموذج مركز المالي	01
71	نموذج حسابات النتائج	02
72	نموذج تدفقات النقدية	03
73	Bilan actif 2018-2019	04
74	Bilan passif 2018-2019	05
75	Hors bilan 2018-2019	06
76	Bilan compte de resultats 2018-2019	07
77	إذن بالطبع	08

المقدمة

يعتبر التدقيق المالي من المواضيع التي شككت حيزا كبيرا في الجانب المالي والمحاسبي والذي يلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع، وتوجيه القرارات، تخطيط الموارد والقرارات الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع الأعمال بالدولة وتزداد أهميته كلما زادت معايير الشفافية للمؤسسات ومن هنا نجد أن مهنة المحاسبة والتدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي والاقتصادي وعصب الحياة للمؤسسات، ويساعد التدقيق المحاسبي على زيادة دعم الثقة في القوائم المالية، ومخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم المالية.

لقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية والمالية المعنية بالقوائم المالية بشكل عام القول بأنه لا بد لإدارة المؤسسات من السعي في إتباع سياسة تستطيع من خلالها إبراز الصورة المفضلة من قبلها عن هذه المؤسسة ولذلك تركز الإدارة على إظهار القوائم المالية للمؤسسة بأفضل صورة ممكنة لأنها تعتبر مهمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والركيزة التي على أساسها يتم الحكم على المؤسسة بالنجاح أو الفشل حيث يبدو بأن تدقيق القوائم المالية يحقق الكثير من الأهداف.

ونظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات كان لا بد للإدارة من إتباع الوسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بتحسين من جودتها وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة مدى قدرة التدقيق المالي على المساهمة في تحسين جودة القوائم المالي.

أولا: إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: كيف يساهم التدقيق المالي في تحليل القوائم المالية؟
و حتى تتمكن من الإحاطة بكل جوانب الموضوع فقد ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

1- ما المقصود بالتدقيق المالي؟

2- ما المقصود بتحليل القوائم المالية؟

3- هل يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحليل القوائم المالية؟

ثانيا : الدراسات السابقة

1- دراسة لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التدقيق، جامعة محمد منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، و لقد توصلت إلى النتائج التالية:

- أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، تفضيلها لمصلحة المستثمرين وإعطائها نظرة اقتصادية للمؤسسة،

- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها،

- من خلال تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة توصلنا إلى أن تغير الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يرجع إلى توزيعات الاحتياطات والنتائج على المساهمين والعمال والمسيرين، و ضم نتيجة الدورة.

2- منى محمد الجودي دور تدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، بسكرة، الجزائر، 2018-2019 توصلت إلى نتائج التالية:

- يعمل التدقيق الخارجي على منع وتقليل الأخطاء وهذا ما يزيد الحاجة إليها، كما تسعى أيضا إلى الحد من الإسراف الشيء الذي يزيد من أرباح المؤسسة والحفاظ عليها.

- كأن الاعتماد على نظام الرقابة الخارجية له دور كبير في عملية تدقيق الحسابات لأنها توفر درجة من التأكد على صحة واكتمال البيانات المحاسبية والتي تأخذ كأساس للحكم على مدى فعالية النتائج التي ستظهرها القوائم المحاسبية.

- الاعتماد على الجرد في نهاية السنة له أثر كبير في تحسين العمليات وإعداد تقرير نظيف.

3- حسام الدين بوقرسول، ممارسات التدقيق المالي و علاقتها بتحليل القوائم المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، ام بواقي، الجزائر، 2018-2019، توصلت إلى نتائج التالية:

- عملية التدقيق المالي هي عملية تتم في الواقع على معلومات تصف عمليات قامت بها المؤسسة أو الهيئة صاحبة المعلومات، والتي سجلها المحاسب فيها ومن هنا يأتي رأي المتخصص عن مستوى النوعية والشرعية والمصادقية؛

- تعد الرقابة الداخلية في أي مؤسسة من الأولويات التي يركز عليها محافظ الحسابات في عملية التدقيق؛

- القوائم المالية المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات لا تخدم مصالح المؤسسة فقط بل تعدي إلى كل الأطراف ذات العلاقة؛

Belaiboud, Mokhtar. (2005). *Pratique de l'audit. Berti Edetion* . ALGER. Nos resultats sont:

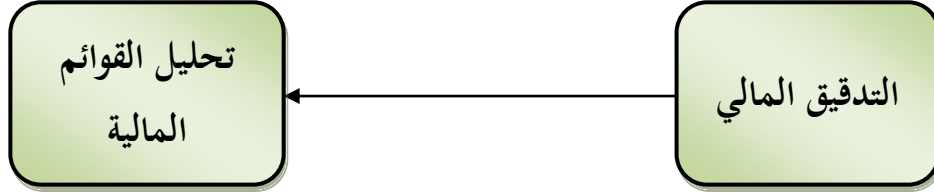
La protection et la sauvegarde du patrimoine de l'entreprise ; l'application des procédures et instruction de l'entreprise ; identifier et permettre la suppression des taches et travaux redondants, aussi que les erreurs de fonctionnement qui conduisent à des dépenses inutile.

thomas, R. pobinson and others. (2009). *international financial statement analysis*. (j. w. inc, Éd.) USA, CFA institute, New jersey hoboken.

The results obtained:

The analysis of the financial statements is a very important process, even necessary for making right decisions. Information obtained from financial analysis, together with accounting, are the basis for making decisions, both internally and externally. From the analysis of financial statements, we can ascertain its financial condition and how it has operated during the periods for which the analysis is conducted and what are future trends in that enterprise

■ بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا توصلنا الى أننا نتفق مع هذه الدراسات في تناولنا للموضوعين التاليين: موضوع "التدقيق المالي" وموضوع "تحليل القوائم المالية" في الجانب النظري، ونختلف معهم في الإطار الزمني والمكاني للدراسة الميدانية حيث كانت دراستنا في سنة 2021 / 2022 وذلك بالاعتماد على تحليل القوائم للفترة الممتدة من سنة 2018 الى سنة 2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة.



المصدر : من إعداد الطالبتين

• فرضيات الدراسة

لغرض الإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة نعتمد على الفرضيات التالية :

- 1- التدقيق المالي عملية فحص للقوائم المالية لإبداء الرأي حول المعلومات المالية عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة المؤسسة.
- 2- تحليل القوائم المالية يكون باستخدام النسب و المؤشرات للتوصل إلى المعلومات المحاسبية.
- 3- هل يهتم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتحليل القوائم المالية للكشف بالتعثر المالي.

رابعا : التموضع الاستمولوجي و منهجية الدراسة

• بالنسبة التموضع الاستمولوجي للباحث و للبحث

تمثل موضوع دراستنا في مساهمة التدقيق المالي في تحليل قوائم مالية حيث أنها تدرس ظاهرتين أساسيتين في العلوم المالية و المحاسبية، تتعلق الأولى بالتدقيق المالي الذي يعبر عن فحص النتائج المالية للمؤسسة، و الثانية تمثل تحليل قوائم مالية التي تبسط عملية التدقيق باستخدام النسب و المؤشرات للمؤسسة، ولدراسة تفاصيل هذه الإشكالية ووصف وتفسير الظاهرتين و تحديد القواعد و القوانين التي تحكم بينهما قمنا باستخدام النموذج الوضعي (الواقعي، الوصفي) الذي ساعدنا على ترجمة هذا الفهم الخاص بالنموذج الذي يبرز العلاقة السببية فيما بين عناصر الظاهرة، وإجراء الوصف و التحليل الموضوعي لعناصرها الظاهرة لاختبار الفرضيات.

• بالنسبة لمنهجية الدراسة:

- لقد اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل النظري والمسح المكتبي للحصول على المعلومات النظرية عن الموضوع من خلال ما تم استخلاصه من الدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمية، المجالات والمداخلات و الجرائد الرسمية.
- أما فيما يخص الجانب تطبيقي فقد حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك باستخدامنا أسلوب دراسة حالة لمعرفة مساهمة تدقيق المالي و تأثيره على تحليل القوائم المالية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث قمنا بفهم مختلف جوانب الموضوع من خلال الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية و الإدارية.

خامسا: تصميم البحث

1. هدف الدراسة : نهدف من وراء هذا البحث إلى:
 - مساهمة التدقيق المالي في تحليل القوائم المالية.
 - إيجاد علاقة التدقيق المالي بجودة القوائم المالية.
 - أن يؤخذ هذا البحث مستقبلا كمرجع يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية.
2. نوع الدراسة: وصف لكل متغيرات الدراسة المتمثلة في التدقيق المالي والتحليل المالي للقوائم المالية وذلك لتحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات الدراسية.
3. التخطيط للدراسة: و هي غير مخططة (ميدانية).
4. وحدة التحليل مجتمع الدراسة: تمت هذه الدراسة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية
5. المدى الزمني: كانت دراسة مقطعية و حددت المدة الزمنية للدراسة بسنة دراسة 2021-2022.

سادسا: أهمية الدراسة

هذه الدراسة تستمد أهميتها من إطار موضح عن مساهمة التدقيق المالي في تحليل القوائم المالية تمثل أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج جانب مهم من المحاسبة وبالتحديد تحليل القوائم المالية نظرا لقلّة الدراسات التي اهتمت بدور التدقيق المالي في تحسين جودة القوائم المالية لذلك تساعد هذه الدراسة تشجع الباحثين على اجراء دراسات أكثر عمقا وذلك بتطبيق مجموعة من الادوات واساليب التي تعطي نتائج أكثر دقة للتفسير الجيد في التدقيق المالي

سابعا: خطة مختصرة

لمعالجة إشكالية الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات إرتبنا أن يكون تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول تتكون من إطار النظري للتدقيق المالي الذي سيتم فيه التطرق إلى ثلاث مباحث هي: ماهية التدقيق المالي ومبادئ وأنواع التدقيق المالي وإجراءاته، معايير التدقيق المالي. اما في الفصل الثاني خصصناه لعلاقة التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية و تطرقنا فيه إلى تعريف القوائم المالية وأهميتها، أهداف القوائم المالية و تحليلها المالي، علاقة التدقيق المالي بجودة القوائم المالية. وتمثل فصل الثالث في دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث قمنا بتقديم بطاقة تعريفية بمؤسسة الدراسة، عرض القوائم المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتحليل المالي لقوائم مالية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الجزء النظري

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق المالي

تمهيد :

شهد التدقيق المالي عدة تطورات متلاحقة نتيجة اهداف متوخاة منها. و من جهة اخرى نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الاخيرة من جانب النظري و ذلك لتلبية احتياجات الطالبين لتقارير في جميع الميادين بالاضافة الى توسيع مسؤوليات المدقق، فعلاقة التدقيق بالميدان الاكاديمي وطيدة حيث تقوم على مجموعة من الاجراءات و الادوات التاكيد من مصداقية و عدالة التقارير المالية المعبر عنها في شكل في محايد من قبل مهني مستقل حيث سنتناول في هذا الفصل:

- المبحث الأول: ماهي التدقيق المالي
- المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التدقيق المالي وإجراءاته
- المبحث الثالث: معايير التدقيق المالي

المبحث الأول: ماهية التدقيق المالي

إن مهنة التدقيق المالي من المهن التي تطورت بسرعة وأخذت مكانة مهمة بين المهن الأخرى، وذلك بالتوازي مع التطور الاقتصادي، ومع الحاجة الماسة لمهنة مستقلة تعمل على الربط بين مخرجات النظم المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية والمستخدمين لهذه المخرجات، و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التطور التاريخي للتدقيق المالي، مفهوم التدقيق المالي أهمية وأهدافه، وفي الأخير تناولنا مبادئ والتدقيق المالي وخصائصه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المالي

تستمد مهنة التدقيق المالي نشأتها من حاجة الإنسان لتحقيق من صحة البيانات المالية التي يعتمد عليها في لاتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقتها تلك البيانات للواقع، ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاع الاقتصادي الخاص بمؤسسات مختلفة، تحت عنوان Luca-Pacioli خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة Proportionalitasumm de arithmetcapoportioni مما ساعد في تطور المحاسبة و التدقيق. (عبد الله خالد الامين، 2007، صفحة 17)

ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا و تطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات و زيادة الفجوة بين المالكين والمؤسسة المحترفة وتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850 هو الاعتراف و الرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية لأجل منع واكتشاف الخطأ، والتغيير الأخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل و محايد وقد نص على ذلك صراحة قانون المؤسسات الانجليزي لسنة 1862، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق المالي وضرورة وجود أشخاص مؤهلين و مدربين للقيام بهذه المهمة. (التميحي، 2006، صفحة 13)

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة الأهداف المتوخاة منه من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير عملية التدقيق من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، ولذلك سنورد فيما يلي أهم المراحل التاريخية للتدقيق. (اشتوي، 1996، صفحة 14)

المرحلة الأولى: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمؤسسات العائلية التي كانت تتم خاصة بمجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر. كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الاستماع، أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحهم.

المرحلة الثانية: الفترة ما بين 1500 و 1850

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، ولعل ما يمكن استخلاصه فعلا من هذه الأخيرة هو انفصال المؤسسة عن إدارتها وزيادة الحاجة للمدققين.

كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حالياً، وظهور نوع من الرقابة الداخلية على المؤسسات. (القاضي و دحدوح، 1999، صفحة 7)

المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1850 و 1905

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862 الذي أقر ضرورة استعمال مدققي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة، فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحاً للتدقيق حتى يبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين. أما بالنسبة لأهداف هذا التدقيق في نهاية هذه الفترة فيمكن اختصارها في النقاط التالية:

- اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية؛
- اكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بالمبادئ المحاسبية.

المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1905 وحتى الآن

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو ظهور المؤسسات الكبرى والاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المدقق اعتماد كبيراً في عملية التدقيق، وكذلك الاعتماد على التدقيق الاختباري، أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية التدقيق، كما أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة والنتائج المسجلة.

ومن ناحية التطور التاريخي في العالم العربي فإن فلسطين والعراق كانتا لديهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919 وهي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني، وهذه التشريعات تثبت حقوق وواجبات مدقق الحسابات (التميمي، 2006، صفحة 19)، وقد ظل هذا القانون مطبقاً في العراق حتى عام 1957 عندما استبدل بقانون المؤسسات العراقي 1958، وأصبحت مهنة التدقيق خاضعة لقانون خاص ينظم الدخول في هذه المهنة (عبد الله خالد الأمين، 2007، صفحة 20) وفي فلسطين بقي معمول به حتى عام 1948 وفي الأردن أدي قانون ضريبة الدخل سنة 1946 إلى تطور مهنة التدقيق فيها، ثم صدر قانون مزاولة مهنة التدقيق رقم 10 سنة 1961، القانون 32 لسنة 1985 ثم قانون ضريبة الدخل المعدل رقم 57 لسنة 1985 أدت كلها إلى تطور مهنة التدقيق في الأردن. (الوقاد و وديان، 2010، صفحة 20) في منطقة الخليج العربي فقد تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الإنجليزي ولغاية استقلال هذه الأقطار، إذ أعطيت لقوانين المؤسسات فيها أهمية لتنظيم المهنة على الأسس المطبقة في البلدان المتقدمة، أما في سوريا ولبنان والمغرب العربي، فإن المهمة نشأت وتطورت على الأسس المطبقة في فرنسا، والتي لم تكون متطورة كما هي الحالة في بريطانيا. (التميمي، 2006، صفحة 19)

المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي

تم تعريف التدقيق المالي من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي والهيئات والمجالس المهنية، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ومن أهم تلك التعاريف نذكر:

التدقيق هو "عبارة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية ولبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة حيث يعتبر التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة". (ابراهيم، 2009، صفحة 17) ويعرف كذلك التدقيق بأنه "فحص منتظم من قبل شخص في محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها". (المطارنة، 2009، صفحة 14)

ويعتبر كذلك "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق". (وليم و اميرسون، 1989، صفحة 26)

يعرف التدقيق أيضاً أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استناداً على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم". (Gerard & Lionet, 1996, p. 22)

وهو عبارة عن "عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات عن افتراضات، بوقائع وأحداث اقتصادية بطريقة موضوعية، وذلك لمعرفة مدى صحة هذه الافتراضات ومدى تماشيها مع المعايير المحدد، وإيصال نتيجة ذلك إلى الأطراف المعنية (مستخدمي المعلومات)". (المسعد و الخطيب، 2009، صفحة 19)

ومما سبق يمكن استنتاج أن عملية التدقيق المالي هي عملية تتم في الواقع على معلومات تصف عمليات قامت بها المؤسسة أو الهيئة صاحبة المعلومات، والتي سجلها المحاسب فيها ومن هنا يأتي رأي المتخصص عن مستوى النوعية والشرعية والمصداقية، التي تتميز بها المعلومات في الوضعية النتائج الحقيقية الواقعة للمؤسسة.

كما يجب الإشارة إلى أن عمل المدقق هدفه خلق قيمة مضافة للمعلومات المالية، وتمثل هذه القيمة في زيادة فعالية المعلومات المعنية وقيمتها الإستعمالية، وتأثيرها في تحديد نتائج الإجراءات والقرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هذه المعلومات وهذه الفعالية للمعلومات تنتج عن الثقة التي يضعها هؤلاء في المدقق لاعتباره متخصصاً ومؤهلاً ونزيهاً ومدى إتقانه لعمله، إذ لا مصلحة لها لتأثير علي حقيقة المعلومات المدروسة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق المالي

لدى التدقيق المالي أهمية بالغه للعديد من الأطراف داخل المؤسسة وكذا صحة المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية لبلوغ الأهداف المرجوة من هذه العملية

الفرع الأول: أهمية التدقيق المالي

تعتبر المراجعة وسيلة لا غاية، و تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف خارجية و داخلية، تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها و رسم سياستها، فالمراجعة كأداة رقابية تعتبر الأداة الأساسية في التحقيق من صحة البيانات المحاسبين التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل، و هذه الجهات هي كما يلي: (الالوسي، 2003، الصفحات 32-33)

1. أصحاب المؤسسة: سواء كان الملك فرداً وشركاء أو مساهمين فان التقرير من طرف المراجع يعتبر كاداه فعاله تمكنه من الاطمئنان على سلامه الاستثمار أموالهم في المؤسسة. (الالوسي، 2003، صفحة 33)

2. إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايدة والمستقلة مما يزيد الثقة في هذه البيانات كما يزيد درجة الاعتماد عليها كما أنها وسيلة الإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدى أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.

3. المستثمرون: وذلك للحكم على معادلات ربحية المؤسسة وتقدير حدود الإسهام في رأس مالها.

4. البنوك: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على فروض من البنوك والمؤسسات المالية وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي لتلك المؤسسات وذلك لضمان قدرة هذه المشاريع على سداد تلك العروض من فوائدها في مواعيد محددة. (جربوع، 2007، صفحة 9)

5. الهيئات والمنظمات للتداول أوراق المالية: الهيئات نصه على ضرورة تكون حسابات المؤسسات التي يتم تداول أسهمها وسندتها قد تتم مراجعتها. (الوسبي، 2003، الصفحات 33-34)

6. المحللون الماليون والاقتصاديون: حيث يعتمد على القوائم المالية والتقارير مراجع الحسابات عند تقديم توصيتهم لعملهم نحو أفضل اوجد حاله كونها موقعه من مراجع الحسابات.

7. الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم سياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب ولا يمكن للدولة للقيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق ومعتمده من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحفا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد والعاقل عليها. (جربوع، 2007، صفحة 9)

8. الباحثون والطلبة الدراسات العليا: باعتبار القوائم المالية من المصادر والمراجع المهمة لبحوثهم وان مصداقية هذه المصادر اعلى في حاله كونها موقعه من مراجع الحسابات.

9. الدائنون: للتأكد من المقدرة الحالية والمستقبلية الضريبة للمنشئة على إيفاء بالتزاماتها.

10. جهات أخرى: إشارة إلى الجهات المشار إليها أعلاه فانه هناك جهاز أخرى تحتاج إلى خدمات المراجع وجود قوائم ماليه مدققة كشركاء التامين في حاله تعويض الخسائر وشركاء في حاله انضمام شريك جديد والبائعين والمشتريين المؤسسة ما لتحديد قيمة أصولها والتزاماتها وشهره المحل. (الوسبي، 2003، صفحة 34)

الفرع الثاني: اهداف التدقيق المالي

يمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى أهداف عامة وأهداف مرتبطة بالعمليات المالية وذلك كما يلي:

1- الأهداف العامة للتدقيق المالي:

للتدقيق المالي عدة أهداف يمكن حصرها فيما يلي: (عميروش، 2011، الصفحات 6-7)

1-1 التسجيل المحاسبي: من خلال إجراء عملية التدقيق يعمل المدقق على التحقق من أن المعالج المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا وأنا متعلقة بأصل الأحداث المالية التي وقعت، كأن يسجل مثلا المحاسب الحصول على معدات مكتب انطلاقا من المستندات التالية:

- وصل الطلبية؛

- الفاتورة؛

- وصل استلام.

1-2 التقييم والتخصيص: يتعلق هذا الهدف في تحديد ما إذا كانت الأصول والالتزامات وحقوق الملاك والإيرادات والمصروفات قد تم إدراجها ضمن القوائم المالية وفقا للقيم المناسبة التي أنتجها النظام المحاسبي مثل تسجيل الأصل الثابت وفق التكلفة التاريخية، وأن هذه التكلفة قد تم تخصيصها على نحو ملائم على الفترات المحاسبية من خلال الامتلاك. يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك التثبيتات أو تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وهذا بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قولا عاما.

1-3 الحقوق والالتزامات: يعمل التدقيق في هذا البند على التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم هي التزام عليها بتحديد ما إذا كانت الحقوق والالتزامات المدرجة في القوائم المالية هي فعلا الحقوق والالتزامات التي على المؤسسة في تاريخ محدد.

1-4 العرض والإفصاح: يقوم المدقق بتحديد ما إذا كانت مكونات القوائم المالية قد تم تجميعها أو فصلها ووصفها والإفصاح عنها بشكل ملائم، حيث يعتبر عمل المدقق تمهيدا لعرض القوائم المالية من طرف المؤسسة من خلال مخرجات النظام المحاسبي التي يفترض أن تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من خلال الاعتماد في إعدادها على معايير الممارسة المهنية والتقيد بالمبادئ المحاسبية وبالاستناد على طرق تلاءم والواقع الاقتصادي للمؤسسة، ولكي يتأكد ذلك يعمل المدقق على فحص العناصر السابقة ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام في التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

1-5 إبداء رأي فني: يسعى المدقق من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها، ولكي يتسنى له ذلك ينبغي على هذا الأخير في إطار ما تمليه الأبعاد النظرية والتطبيقية لإطار التدقيق والقيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة؛
- مراقبة عناصر الأصول؛
- مراقبة عناصر الخصوم؛
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات؛
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة؛
- محاولة كشف أنواع الغش، والتلاعب، والأخطاء؛
- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل؛
- تقييم كل من الأهداف والخطط، الهيكل التنظيمي والأنظمة الرقابية.

2 أهداف التدقيق المالي المرتبطة بالعمليات المالية:

بالإضافة إلى الأهداف العامة للتدقيق فإنه يوجد أهداف أخرى متعلقة بالعمليات المالية، وتمثل في: (عبد السلام، 2010، صفحة

2-1 الوجود: ويتعلق بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تحدث فعلا، حيث يعتبر مثلا إدراج المبيعات التي تحدث في يومية المبيعات مبررا لوجودها وقد حدثت فعلا.

2-2 الاكتمال: يخص هذا تحديد ما إذا كانت كل العمليات المالية التي تحدث فعلا في المؤسسة، والتي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلا، وبما أن الاكتمال هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة أصبح من الضروري كذلك على النظام المحاسبي توليد معلومات كاملة على كل الأحداث التي تمت.

فمثلا تظهر القوائم المالية معلومات محاسبية حول مخزون آخر المدة، لذا يقوم المدقق بالتحقق من أن هذه المعلومات كانت وفق معالجة محاسبية سليمة ومفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيلها محاسبيا، ولم يلمسها أي حذف أو نسيان من طرف المحاسب ليكون للمدقق الحجة على التأكيد بصحة المعلومات التي يولدها النظام المحاسبي ومدى تمثيلها للعنصر موضوع التدقيق، ويعتبر كل من هدي الوجود والاكتمال كهدفين متعارضين في مجال التدقيق.

2-3 الدقة: ويعني في التأكد من طرف المدقق بتسجيل العمليات المالية والمحاسبية وفق القيم الصحيحة من أجل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وصادقة يمكن استخدامها بدون تحفظات من طرف الجهات والأطراف المعنية.

2-4 التوبيع: يقصد به مدى تصنيف وترتيب العمليات المالية المسجلة في يومية المؤسسة علي نحو ملائم و بطريقة تساعد المدقق في التعرف عليها بسهولة عند إجراءه لعملية التدقيق وكذا سهولة قراءتها من طرف مستخدمي القوائم المالية، فمثلا إذا تم تصنيف عمليات الشراء التي حدثت علي الحساب على أنها مشتريات نقدية سوف يعكس ذلك تمتع المؤسسة بالسيولة النقدية مما يجعل الموردين لا يترددون في تمويلها بالاحتياجات.

2-5 التوقيت: بمعنى ضرورة تسجيل العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة وفق التاريخ الصحيح، أي في التاريخ الذي حدثت فيه مثل تسجيل المشتريات في تاريخ الاستلام.

2-6 الترحيل والتلخيص: يتعلق بدقة وإدراج المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية ودفاتر الأستاذ العام وتلخيصها على نحو ملائم، فإذا تم نقل مجموع يومية المبيعات إلى دفاتر الأستاذ الخاص بالمشتريات أو نقل وإدراج هذا المجموع بقيمته غير الصحيحة إلى ميزان المراجعة فيعد ذلك انتهاكا لهدف الترحيل والتلخيص.

2-7 التقييم: يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها تطرق امتلاك الاستثمارات أو تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وتسجيل من شراء الأصل إضافة إلى ما سبق فإن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الآتي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش؛

- الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛

- ثبات الطرق المحاسبية.

المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التدقيق المالي وإجراءاته

إن نظرية التدقيق تساعد على وصف وتحديد أو تشخيص قرارات المدقق الواجب اتخاذها عند أداء مهمته، أي أن المدقق يعتمد على نظرية التدقيق عند اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من خطوات المراجعة و التحليل و هذه النظرية تكون مجموعة من مبادئ وفروض وأنواع وإجراءات التي ستتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ وفروض تدقيق المالي

يمكن تحديد هذه المبادئ من خلال مجموعتين وذلك لدعم تطور تطبيق تدقيق المالي داخل المؤسسة.

الفرع أولاً: مبادئ التدقيق المالي

هناك مجموعتان من المبادئ العلمية للتدقيق، وترتبط بكل ركن من أركانه (التأكيد والتقرير) وبناء على ذلك فإن المبادئ العلمية للمدقق يمكن تقديدها إلى: (جمعة، 2015، الصفحات 51-52)

1. مبادئ المرتبطة بركن التحقق (الفحص):

تتمثل مبادئ المرتبطة بركن التحقق فيما يلي:

ـ مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة إحداث المؤسسة آثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

ـ مبدأ الشمولية في مدى فحص الاختياري: ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف و تلك التقارير.

ـ مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقرير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى عدد كاف من الأدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً من تلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

ـ مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير هذا المبدأ إلى وجوب تحت مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى مدقق عن إحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ سلوكي للمؤسسة، وهذا مناخ تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2. مبادئ المرتبطة بركن التقرير:

تتمثل مبادئ المرتبطة بركن التقرير ما يلي:

ـ مبدأ كفاية الاتصال: يشير هذا المبدأ إلى الأخذ بالعين الاعتبار أن التقارير مدقق الحسابات تعتبر أداة تنقل صورة صادقة وعادلة عن العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع الجهات المتعامل معها تبعثها على ثقتهم بها، من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التقارير.

– **مبدأ الفحص:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتوياته تقرير المدقق الخارجي توضح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة ومدى تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وينص هذا الافحاص على ضرورة إظهار نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات والسجلات.

– **مبدأ إنصاف:** ينص هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون معنويات عناصر التقرير المدقق الخارجي منصفة وعادلة لجميع الجهات المرتبطة بالمؤسسة، سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية.

– **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق وان تبنى تحفظاته على أسباب حقيقية والموضوعية

الفرع الثاني: فروض التدقيق المالي

تمثل فروض المدقق الخارجي نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام له لنظرية مدقق هي بمثابة الأساس الذي ينطلق من الباحثون في تطوير نظرية المدقق وتطوير الأفكار العلمية الخاصة بالمهنة وبالتالي بقية العناصر النظرية المدقق المتمثلة في المفاهيم المعايير الأهداف والإجراءات. (شريقي، 2011/2012، الصفحات 15-16)

1. استقلالية المدقق: يقوم مدقق الحسابات بعمله كمدقق لحسابات فقط، وذلك وفقاً ما تضعه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمدقق، على أن تخل هذه الاتفاقية بمعايير التدقيق، على أن الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي في القوائم المالية وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة الوضع المالي الحقيقي وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم. (جربوع، 2007، صفحة 25)

2. قابلية البيانات المالية للفحص: من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المدقق، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر إذا لوجود هذه المهنة، ويستمد هذا الفرد قوته من أن طبيعة المدقق جعلته يعتمد على البرهان الذي يستمد جذوره من المنطق، ومن ثم قابلية البيانات المالية للفحص تستعمل على مد مدقق الحسابات بالبرهان الضروري لإبداء الرأي في مدى سلامتها. (سليمان، 2004، صفحة 44)

3. القوائم المالية للفحص من الأخطاء الغير العادية والتلاعب: يقوم مدقق الحسابات بعملية التدقيق بالافتراض أن القوائم المعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعب، وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس اختياري كما هو المفترض، حيث انه وجود هذه الأخطاء أو التلاعب يتطلب في هذا المرفق الفحص التفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات حتى يتأكد من عدم وجود أخطاء. (يعقوب، 2014-2015، صفحة 50)

4. وجود نظام رقابة داخلي سليم: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم أي يؤدي إلى وجود ابتعاد من احتمال حدوث الخطأ، مما يجعل مدقق يقوم بعمله استناداً إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث الخطأ فإذا توفر في المؤسسة نظام رقابة سليم وفعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر من قبل إدارة المؤسسة والملاك ويشمل نظام الرقابة الداخلية في أي المؤسسة. (جمعة، 2015، صفحة 21)

5. ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف: نجد إن هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة، وهو فرض استمرار المؤسسة، وهذا يعني انه إذا اتضح للمدقق أن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها وان الرقابة الداخلية السليمة،

فانه يفترض إن يستمر الوضع كذلك في المستقبل، وإذا تبين للمدقق عكس ذلك أي إدارة المؤسسة تميل إلى التلاعب، وإن الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ويكون في حرص منها في الفترات القادمة.

6. عدم وجود تعارض حتمي بين محاكمة كل من المدقق الخارجية والإدارة: من خلال الواقع يتضح أن هناك تبادل المنفعة بين إدارة المؤسسة والمدقق الحسابات، الإدارة المؤسسة تعتمد في اتخاذ معظم القرارات على المعلومات التي ترتبط برأي مدقق حسابات، وذلك لأهميتها وفائدتها لنجاح المؤسسة وتقدمها أي أنها تستفيد من المعلومات التي تم تدقيقها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم تدقيقها عند اتخاذ قراراتها.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق المالي

يمكن تمييز بين مختلف أنواع التدقيق المالي انطلاقا من عدة اتجاهات سنتطرق لها في ما يلي: (محمد التهامي و صديقي، 2006، الصفحات 9-10)

الفرع لأول: من حيث درجة الإلزام

يقسم التدقيق المالي حسب هذا المؤشر إلى نوعان التدقيق هما:

-التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين محافظ الحسابات يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من خلال التدقيق حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته 609 على ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

-التدقيق الاختياري: هو التدقيق الذي يتم دون درجة الإلزام ويطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات محافظ الحسابات بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي.

الفرع الثاني: من حيث حجم التدقيق

ونجد هنا نوعان من التدقيق المالي هما: (محمد ا.، 2007، صفحة 40)

1- التدقيق الكامل: هو الذي يحول محافظ الحسابات إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه ولا تضع الإدارة أية قيود على نطاق أو مجال العمل الذي يقوم به محافظ الحسابات، وفيه يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل فعملية التدقيق لا بد أن تتقيد بمعايير ومستويات المتعارف عليها، وفي ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكبر حجم أصناف منها وبالتالي من الضروري أن تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات الذي يقوم به محافظ الحسابات بفحصها مما يعكس على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها اختباره.

2- التدقيق الجزئي: هو الذي يتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال التدقيق بحيث يقتصر عمل محافظ الحسابات على بعض العمليات دون غيرها، بحيث يختار قسما من أقسام المؤسسة ويقوم بتدقيقه من قوائم وسجلات محاسبية، لكن في هذه الحالة فإنه لا يستطيع الخروج برأي فائي لقصر دراسته، فعند كتابته للتقرير يبدي رأيه حول ما قام بفحصه، ويستحسن في هذا النوع من التدقيق أن يكون هناك اتفاق أو عقد كتابي بين محافظ الحسابات والمؤسسة وبين حدود ومجال التدقيق.

الفرع الثالث: من حيث التوقيت

يقسم التدقيق المالي حسب هذا المؤشر إلى نوعان هما:

1- التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الحسابات والدفاتر المحاسبية، وذلك بغية التحقق من التسويات النهائية اللازمة لإعداد القوائم المالية الختامية، وينفذ البرنامج بواسطة محافظ الحسابات أو مساعديه على أن يؤثر في البرنامج الذي أتمه، وبذلك يمكن معرفة ما تم من عمل أثناء التدقيق المستمر بمجرد الإطلاع على برنامج التدقيق.

2- التدقيق النهائي: هو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية وطلب تقديم الحسابات، إلا أن هذا النوع مزايا تتجلى فيما يلي:

- انصراف محافظ الحسابات إلى عمله دون أن يطالب بالدفاتر والوثائق التي يفحصها؛
- عدم استطاعة الموظفين إضافة أو حذف أي شيء من الدفاتر.

الفرع الرابع: من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

تعتبر الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق مؤشر يحدد نوع التدقيق المالي من خلال اعتباره داخلي أو خارجي، وستتطرق إليه كالآتي: (محمد ب.، 2005، الصفحات 13-14)

1- التدقيق الداخلي: إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة مما أدى إلى تضاعف المعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا كان من الأسباب المباشرة في ظهور التدقيق الداخلي، إذ مع كبر الحجم وضخامة الوسائل البشرية المادية والمالية المستعملة يصعب التسيير وتكثرت العمليات والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات والتلاعبات أحيانا، لذا لا بد من خلية التدقيق الداخلي للمؤسسة أن يتبع أعضائها للمديرية العامة مباشرة، لتراقب مدى تطبيق محتويات نظام الرقابة الداخلية المتمثلة في مجموعة القوانين الداخلية والإجراءات وطرق العمل (المكتوبة وغير المكتوبة) المعمول بها، وكذا تعليمات الإدارة، إن مجال تدخل التدقيق الداخلي قد توسع لدى المؤسسات الغربية إذ أصبح يغطي مختلف الوظائف بما وعليه فإن أهداف خلية المراقبة الداخلية التابعة للمديرية العامة والتي تعتبر قمة الهرم التنظيمي، والمستقلة عن بقية المديريات الخاضعة للمراقبة الداخلية هو التأكد دوريا من أن النصوص المعمول بها كافية.

2- التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بحيث يكون مستقل عن إدارتها بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال قبول والرضي لدي مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية الخاصة.

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق المالي

يقوم المدقق بتطبيق إجراءات تحليلية في ثلاث مراحل من عملية التدقيق، حيث انه في كل مرحلة يهدف المدقق إلى تحقيق عدة أهداف وفيما يلي سيتم عرض هذه المراحل:

المرحلة الأولى: استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق

ويطبق المدقق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة التخطيطية لعملية تدقيق لكي تساعد على تحديد طبيعة وتوقيت القيام بالأعمال التدقيق التي سوف ينفذها، ويهدف التطبيق للإجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلى: (نصار مجدي و بهراني، 2008، صفحة 14)

1. تفهم مجال الجهة المراد التدقيق عليها وما هو النشاط الذي تمارسه.
 2. تقدير قدرة الجهة المراد التدقيق عليها على استمرار في أداء أنشطتها.
 3. اكتشاف الأخطاء الممكنة في القوائم المالية للجهة المراد التدقيق عليها والإشارة إليها في التقرير.
 4. تقليل الاختبارات التفصيلية للأرصدة التي لم يلاحظ فيها وجود فروق حقيقية تستدعي اتخاذ إجراء المعين وفي هذه الحالة يعطي المدقق أهمية للمعلومات المالية والعلاقات المتداخلة التالية لتحقيق الأهداف: (دليل المحاسبة الكويتي، 2009)
- 1- يقوم بمدقق بدراسة المبيعات والاتجاهات في السنوات السابقة، انحراف المبيعات الفعلية عن المبيعات المقدرة وأسباب ذلك انحراف، ثم يقوم بمقارنة نتائج ما توصلت إليه دراسة للمبيعات مع حسابات المدينين.
 - 2- يدرس المدقق تكلفة المبيعات وحركة اتجاهاتها في سنوات سابقة، إضافة إلى دراسة نسبة إجمالي الربح ومتوسط التكلفة المباعة، ثم يقوم بمقارنة العلاقة المتداخلة بين التكلفة المبيعات مع المخزون ويدرستها بشكل جيد، للتعرف على نقاط الضعف التي يمكن أن يكتشفها من خلال هذه المقارنة.
 - 3- يدرس المدقق تطور أرصدة العملاء عند الجهة المراد تدقيق عليها والتركيز على مدة هذه الأرصدة، ثم يقوم بدراسة حسابات المدينين، الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها ومقارنتها مع نتائج دراسته للأرصدة للعملاء.
 - 4- بدراسة الرصيد مكونات المخزون نسبة كل مكون إلى إجمالي المخزون للسنوات السابقة، ثم يقوم بدراسة معدل دوران المخزون والمخصصات المكونة له، ثم يعمل على ربط نتائج هذه الدراسات مع نتائج الدراسات حسابات الدائنين والمشتريات، وذلك بهدف تحديد أهم البنود التي تتطلب منه القيام بفحصها وجمع أدلة الإثبات حولها.
 - 5- يقوم المدقق بدراسة المصروفات ومن ثم مقارنتها مع الأرصدة ذات العلاقة بكل مصروف من هذه المصاريف، حيث يقوم بمقارنة مصروف الاستهلاك ومصروفات الصيانة مع نتائج دراسة الأصول الثابتة، وكذلك مصروف الفائدة مع الفائدة المستحقة.
 - 6- تعتبر دراسة النقدية ونسبة السيولة عنصراً مهماً عند التخطيط لعملية التدقيق كونها تعمل على مقارنتها مع أنشطة المدينين.
- ومما سبق نرى أن القيام بدراسات العلاقات والأرصدة السابقة تفيد المدقق في التخطيط لعملية التدقيق، حيث يقوم بتحديد مواطن الضعف الذي تظهر من تحليله للعلاقات السابقة، إذ يقوم بعد ذلك بإعداد مذكرة تفصيلية بالنتائج التي يتم توصل إليها من إجراءات تحليلية، يحتفظ بالبيانات المالية والغير المالية في ملفه الدائم ليتمكن من الرجوع إليه في أي وقت أثناء التدقيق أو في سنوات القادمة، وبالتالي فإن تطبيق الإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية التدقيق تساعد المدقق في تحديد طبيعة إجراءات التدقيق الذي يستخدمها للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لبعض أرصدة الحسابات أو مجموعة من العمليات.

المرحلة الثانية: استخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق

وفي هذه المرحلة يقوم المدقق بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق أو أثناء مرحلة الفحص والاختبار، إذ إن الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة تكون أكثر كفاءة وفعالية وأكثر اقتصادا الوقت تم مقارنتها باختبارات والتفصيل، ويستخدم المدقق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة من المراحل التدقيق للدراسة والمقارنة بعض البنود المدرجة في القوائم المالية للتأكد من صحتها، ومن الأمثلة ذلك:

حساب الأجر المباشر على أساس ساعات العمل، باختبار عدد العاملين وعدد الساعات العمل ومعدل الأجر يظهر قيمة الأجر عن فترة معينة ويمكن المدقق ان يقارنها مع القيمة المحسبة للأجر المسجلة في الدفاتر.

يقوم المدقق بمقارنة القيم المسجلة دفتريا للاستهلاك مع قيمة الاستهلاك الذي يحسبه المدقق بتطبيق معدلات الاستهلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك في بداية الفترة مضافة إليها أو مخصوم منها الإضافات والاستبعادات التي حدثت على تلك الأصول.

يقوم بمقارنة النفقات الثابتة المضافة مع تلك أن فقط عن السنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنه المقدرة منها السنة الحالية مع القيمة الفعلية المسجلة في الدفاتر.

يقوم المدقق بتقدير المتغيرات التابعة بدقة، إذا عرفت قيمة المتغير المستقل وذلك من خلال استخدامه لتحليل الانحدار (مثال: المبيعات متغير مستقل معمولة المبيعات ومصاريف النقل المبيعات المتغير تابع)

ونرى أن المدقق عند تطبيقه الإجراءات التحليلية أثناء مرحلة الفحص والاختبار يهدف إلى اكتشاف المخالفات في القوائم المالية، إذ انه يقوم بتحديد الارتداء التي يكتشف فيها الانحرافات، ويحدده من خلالها إجراءات التدقيق وأدلة إثبات اللازمة للبحث عن سبب هذه الانحرافات، وبالتالي يعمل على تخفيض الاختبارات التفصيلية المطلوبة للفحص تلك الأرصد.

المرحلة الثالثة: استخدام الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق

يتواصل المدقق على القوائم المالية التي قام بتدقيقها عند تطبيق الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق، وتمثل الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة الأخيرة من عمل المدقق في قراءة القوائم المالية و الملاحظات والبيانات الملحقه بها وذلك بهدف: (دليل المحاسبة الكويتي، 2009)

- التأكد من مدى كفاية الأدلة الثابتة التي قام بجمعها والتي تخص الأرصد التي اعتبرها غير عادية في المرحلة التخطيطية لعملية التدقيق.

- التوصل إلى الأرصد الحسابات أو العلاقات الغير العادية والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها

- الحكم على سلامة القوائم المالية فكل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط الجهة وما أظهرته من نتائج خلال الفترة المالية التي شملتها عملية التدقيق.

- الحكم على حقيقة المركز المالي في نهاية الفترة والتأكد من إمكانية الجهة التي يتم تدقيق عليها على استمرار.

يمكن للمدقق في هذه المرحلة استخدام أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتواصل إلى الأهداف السابقة وهذه أدوات تتمثل فيما يلي:

- 1- مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المتشابهة لها في القوائم المالية للجهة التي يتم تدقيق عليها والتي تخص السنة السابقة؛
- 2- تحليل نسب؛
- 3- تحليل الاتجاهات؛
- 4- تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب المدقق في قيمة كل الأصل من أصول الميزانية إلى قيمة الإجمالي الأصول، وكذلك بالنسبة للخصوم والبنود القائمة الدخل بحيث ينسب وكل بند إلى المبيعات.

المبحث الثالث: معايير التدقيق المالي

تعتبر معايير التدقيق عبارة عن إرشادات عامة تساعد المدقق في الوفاء بمسؤوليته المهنية عند تدقيق القوائم المالية، أو أن معايير التدقيق المتعارف عليها هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤوليته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال عملية التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة. وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة، مثل الكفاءة المهنية والاستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة.

إن من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة متطورة وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، يعملون في ضوءها، ويسرون على هديها في كافة مراحل العمل، ولمهنة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدمة محاسبيا، وهذه المعايير هي المرشد للقضاء وللمحاكم وللممارسين للمهنة وللدارسين أو المدرسين لها.

المطلب الأول: المعايير العامة

وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التدقيق، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها مدقق الحسابات الخارجي، وتتكون المعايير العامة مما يلي:

الفرع الأول: التدريب والكفاءة

مما لا شك فيه أن الكفاءة المهنية كمياري من معايير تدقيق الحسابات، والتدقيق يعتبر من القواعد الهامة التي يجب توافرها في كل من شخص مدقق الحسابات أو مؤسسة تدقيق الحسابات سواء كانت في شكل مكاتب أو في شكل أجهزة حكومية. ويعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة وتتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لا بد أن يتمتع صاحبها بالتدريب و التأهيل المناسب، وحتى تكون هناك ثقة لدي الأطراف ذات العلاقة في المدقق يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عند إبداء الرأي، ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي من الجانبين: (الشيشي، 2007، الصفحات 78-79)

- 1- الجانب الفني: ويعني التأهيل العلمي أي أن يكون لدي المدقق مؤهلا جامعيًا في المحاسبة والتدقيق وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقلص النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق.
- 2- جانب الخبرة المهنية: أي أن مهنة التدقيق كأي مهنة أخرى تحتاج إلى التدريب العملي والتمرن عن طريق الممارسة، بمعنى أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مدققًا قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة

الفرع الثاني: الاستقلال (الحياد)

لكي تصل مهنة التدقيق إلى درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية التي يتم تدقيقها يجب أن تتوفر بعض المعايير الأساسية التي تدعم هذه المهنة، ولكي تعتمد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية على هذه القوائم يجب أن يتم تدقيقها من قبل شخص يتمتع بالاستقلال والحياد عند إبداء رأيه، خاصة وأن يكون هناك تعارض بين الإدارة والملاك، وهذا التعارض يحتاج إلى رأي محايد حول عدالة القوائم المالية.

1- تعريف الاستقلال (الحياد) إن الخاصية الاستقلال العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي: (الذبيات و خميس، 2008، صفحة 345) إن الاستقلال من أحد المفاهيم الهامة في مهنة التدقيق وهو يعني قدرة المدقق على العمل بنزاهة وموضوعية دون التحيز إلى طرف من الأطراف، ويعني الاستقلال أن يكون المدقق أميناً نزيهاً صادقاً ويكشف عن كل الحقائق في تقريره للمالكين، لا يهادن ولا يجامل ولا يداوي ولا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ، ولا يغير قراره نتيجة خصومه، وإنما يجب عليه أن يبدي رأيه الفني العلمي الموضوعي عن اقتناع، بعد أن تطمئن نفسه لما يتوصل إليه وعليه أن لا يكتفم أو يحرف أو يزيّف ما يصل إليه عمله من وقائع أو مخالفات.

ويعتبر الاستقلال المهني حقيقة وقناعة ذهنية راسخة في نفس مدقق الحسابات يجب أن يشعر بها، وهي الصورة التي تقنعه بعدم تحيزه بشكل أو بآخر للجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها، بل يكون تحيزه بالدرجة الأولى لقواعد وآداب وسلوكيات المهنة إن الاستقلال الكامل لمدقق الحسابات المنوط بعملية تدقيق الحسابات من المعايير العامة لمدقق الحسابات ويعتبر من أهم القواعد العامة التي يجب توفرها حتى تتم عملية الفحص وتدقيق الحسابات، ويعتبر من أهم القواعد العامة التي يجب توفرها حتى تتم عملية الفحص وتدقيق الحسابات بجدية تامة ودون أي ضغوط من أي طرف على القائم بهذه العملية؛ ومن هذا المنطق يمكن القول أن استقلال أو حياد المدقق يمثل القاعدة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم وأسلوب تدقيق الحسابات بكل نزاهة وشفافية وبعيدا عن التحيز.

2- مفهوم استقلال مدقق الحسابات: لا يوجد اتفاق حول مفهوم استقلال مدقق الحسابات، ولكن يوجد تمييز بين مفهومين للاستقلال، وهما:

1-2 المفهوم الأول: الاستقلال الذهني: ويعني تحرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد، أي أن يحافظ المدقق على اتجاه غير متحيز عند أداء عملية التدقيق في كافة مراحلها.

2-2 المفهوم الثاني: الاستقلال الظاهري: ويعني وجود قواعد قانونية وأعراف مهنية تضمن عدم سيطرة إدارة المؤسسة على المدقق وعدم ربط مصالحه بما، أي عدم وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو وجود علاقات حميمة مع المؤسسة وبمعنى آخر ثقة مستخدمي القوائم المالية في هذا الاستقلال، وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن استقلال المدقق يعتمد على توافر نوعين من المقوماتهما:

- المقومات الذاتية (الشخصية)؛

- المقومات الموضوعية (القانونية والمعايير المهنية).

وللحكم على مدى استقلالية المدقق حددت دراسة لجمعية المحاسبة الأمريكية أبعاد ثلاث هي:

- إعداد برنامج التدقيق؛

- الفحص؛

- التقرير.

وعموماً يمكن تعريف مصطلح الاستقلال بأنه وجهة نظر غير متحيزة من خلال أداء اختبارات التدقيق وتقييم النتائج وإصدار التقرير لتحقيق ثقة المجتمع المالي في هذا الاستقلال.

2-3 أهمية استقلال وحياد المدقق:

إن تتمتع مدقق الحسابات بالدرجة الكاملة من الاستقلال والحياد من الأمور الهامة لإنجاز عملية التدقيق بدرجة كفاءة عالية، وترجع هذه الأهمية إلى العوامل التالية:

- أنه قاعدة ومبدأ أساسي تتطلبه الموضوعية اللازمة لتحقيق هدف تدقيق الحسابات الرئيسي المتمثل في إبلاغ الأطراف المعنية بنتائج تدقيق الحسابات؛

- يعتبر مبدأ ضروري لحماية مصالح تلك الأطراف المختلفة التي توجه لها خدمات تدقيق الحسابات؛
- أن توافرها كمبدأ وقاعدة أساسية تعمل على زيادة الثقة والتعزيز للذات يضيفهما مدقق الحسابات على المعلومات التي تقدمها له الجهات المعنية بالتدقيق؛

- أن تحقيق أهداف تدقيق الحسابات لا تضمنها الحقيقة كما يقدرها المدقق فحسب ولكن انطباع الآخرين عن مدي توفر الاستقلال المهني لمدقق الحسابات هي عملية ضرورية لتحقيق مبدأ الاستقلال والحياد؛

- أن التأكيد على الاستقلال والحياد حقيقة (كما يراه ويقدره المدقق) ومظهرها (كما يراه الآخرون) يتطلب تقييم مدقق الحسابات. والأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

- الحكم على ظروف العمل بمعياري العقل والمنطق والمعقول؛

- توافر الحقائق اللازمة للحكم على استقلالية المدقق؛

- تقدير تصرف وسلوك المدقق بمعياري تصرف وسلوك الرجل العادي، وفي ضوء الظروف والإمكانات المتاحة والمتوفرة. ولكي يتحقق هذا الاستقلال فقد أخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بضرورة توافر المقومات الشخصية والموضوعية حتى يتسنى للمدقق الاحتفاظ بعملية وحماية نفسه من المساءلة القانونية أمام المالك أو الغير الذي يعتمد على تقريره في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

الفرع الثالث: العناية والمسؤولية المهنية اللازمة

وهو أن يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعند إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق، والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله؛ والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوي أداء معين وفقاً لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة (سلامة، 2010، صفحة 136)

إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها المدقق والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يديه من آراء وما بعده من تقارير.

ويري البعض أنه يجب توافر عدد من الشروط العامة في المدقق الحكيم أو الحذر ومنها:

- أن يبذل المدقق جهده لتطوير نفسه عن طريق الحصول على أنواع المعرفة المتاحة والتي ترتبط بالتدقيق والتنبؤ بالأخطار التي من الممكن أن تلحق بالعميل، مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
 - أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي من الممكن أن تحدث عند قيامه بعملية التخطيط لعملية التدقيق نفسها؛
 - أن يعطي أهمية أكبر للمخاطر التي تظهر من خلال خبرته السابقة في التعامل مع العميل؛
 - أن يقوم بإزالة أية شكوك أو استفسارات تتعلق بالعناصر المهمة في إبداء الرأي؛
 - أن يعمل دائما على تطوير خبرته المهنية؛
 - الاهتمام بمراجعة عمل مساعديه على أن يكون مقتنع في ذلك.
- ومن الأخطاء الواجب على المدقق اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي:

1- أخطاء دفترية أو حسابية: وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في كتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجه المحاسبي لها.

2- أخطاء إجرائية: وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل مثلا.

3- أخطاء فنية: وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها بطريقة سليمة أو عدم فهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفترية أو الجهل بهذه القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة هذه العمليات .

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

تعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراءات عملية الفحص مثل جمع الأدلة والقرائن وغيرها، وهي متعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي على المدقق إنجازها وتمثل معايير العمل الميداني في المعايير التالية: (زواق، 2009-2010، صفحة 19)

الفرع الأول: معيار الإشراف والتخطيط

يتطلب هذا المعيار أن يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء في عملية التدقيق، ويتمثل التدقيق الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم ومتابعة ما يوكل إليهم من أعمال ويكمن الهدف الرئيسي لتخطيط عملية التدقيق في وضع مجموعة من الخطط والسياسات التي تكفل تحقيق الهدف الرئيسي للتدقيق والذي يتمثل في تمكين المدقق من إبداء رأي في محايد للتحقق من مدي عدالة عرض القوائم المالية في التعبير عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة في ضوء متطلبات المعايير المهنية بكفاءة وفي التوقيت الملائم، وذلك في ظل المفهوم الشامل لجودة التدقيق؛ ولقيام بعملية التخطيط والاستفادة منها يفضل تعيين مدقق الحسابات في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل حيث أنه يساعد في أن تكون الكفاءة أفضل لدى المدقق، وعملية التخطيط التي يجب أن يقوم بها المدقق يمكن أن تشمل تخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، وكذا التحقق من أصول وخصوم المؤسسة والفحص المستندي وكذلك قائمة نتيجة أعمال المؤسسة. وعليه فإن تخطيط مهمة التدقيق يتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلا عن نطاق الفحص؛ أما

الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في النهاية أم لا، وقد ازدادت أهمية التخطيط والإشراف بسبب:

- أن المدقق يعتمد بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية التدقيق؛
- الاعتماد المتزايد على استخدام طرق المعاينة الإحصائية؛
- تغيير أساليب ومفاهيم التدقيق عما كانت عليه في السابق مثل استخدام التدقيق المستمر؛
- بسبب التغير في نظم تشغيل البيانات المستخدمة في المؤسسات محل التدقيق.

1- الجوانب الأساسية في التخطيط لعملية التدقيق

- حتى يتم تخطيط عملية التدقيق بشكل كافي يتعين على المدقق القيام بالخطوات التالية:
- جمع معلومات عن المؤسسة وفهم طبيعة أعمالها وأنشطتها الصناعية التي تعمل فيها؛
- الحصول على معلومات عن النظام المحاسبي والسياسات والإجراءات المحاسبية؛
- القيام بالتدقيق المبدئي لهيكل الرقابة الداخلية المحاسبية التي يمكن للمدقق الاعتماد عليها؛
- إجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية لأغراض عملية التدقيق
- تحديد بنود القوائم المالية التي قد يتوقع أنها تحتاج إلى إجراء تسويات لها
- الظروف التي قد تتطلب زيادة أو تعديل في إجراءات التدقيق، مثل احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش، أو في حالة احتمال وجود عمليات مع أطراف مرتبطة؛
- طبيعة ونوع التقارير التي يتوقع تقديمها.

2- الجوانب الثانوية في التخطيط لعملية التدقيق:

يوجد عدة جوانب ثانوية يتعين أخذها في الحسبان عند تخطيط عملية التدقيق وهي لا تقل أهمية عن سابقتها، والتي يمكن إدراجها كالآتي:

2-1- أن هناك عدة جوانب يتعين أخذها في الاعتبار عند تصميم المدقق لخطط التدقيق وهي:

- المعلومات المرتبطة بالنظام المحاسبي للعميل أو السياسات المحاسبية المطبقة وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة؛
- درجة الاعتماد المتوقعة على نظام الرقابة الداخلية؛
- البرنامج الخاص بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الواجب أدائها؛
- التنسيق بين الأعمال الواجبة الأداء.

2-2- يعتبر التخطيط عملية مستمرة طوال فترة التدقيق بحيث تهدف إلى:

- وضع خطة عامة متكاملة تتلاءم مع نطاق العمل المتوقع؛
- وضع برنامج تدقيق يحدد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عملية التدقيق.

2-3- يساعد التخطيط السليم على التأكد من أن الموضوعات الهامة في التدقيق قد نالت العناية المناسبة، وأن المشاكل المتوقعة قد تم تحديدها وأن العمل يتم في الوقت المناسب، كما يساعد التخطيط على الاستخدام الكفء لجهود المساعدين والتنسيق مع الأعمال المؤداة بواسطة مدققين آخرين أو خبراء.

2-4- يتحدد نطاق التخطيط طبقاً لحجم ودرجة صعوبة عملية التدقيق وكذلك الخبرة السابقة للمدقق ومعلوماته عن العميل وطبيعة نشاط

2-5- قد يري المدقق مناقشة بعض عناصر الخطة العاملة لعملية التدقيق وبعض إجراءاتها مع المؤسسة وموظفي العميل بهدف رفع كفاءة التدقيق، وتحقيق التنسيق بين إجراءات التدقيق وأعمال موظفي العميل، ومع ذلك تظل خطة التدقيق وبرنامجها من مسؤولية المدقق.

الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية يجب القيام بدراسة وافية وإجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به ليكون أساساً للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق وليجري على ضوءه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال التدقيق. إن تقدير كفاية نظام الرقابة الداخلية يتطلب معرفة الإجراءات والأساليب مطبقة فعلاً وحسب الخطة المرسومة لها ويتعذر في بداية عملية التدقيق أن تحدد بصورة كاملة درجة الثقة التي يمكن وضعها في نظام الرقابة الداخلية عند تقرير مدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها إجراءات التدقيق، إذ أن هذه الثقة تكون مبنية على فروض لا تؤذيها الاختبارات التي يجريها المدقق فيما بعد بل قد تكشف هذه الاختبارات عن أن الحالة تختلف عما وصف له في البداية، وهذا بدوره قد يقتضي إعادة النظر في برنامج التدقيق لأن الاختبارات أثبتت عدم صحة الفروض الأولية التي بني عليها المدقق برنامجها الأصلي، وقد يؤدي هذا التنقيح إلى توسيع نطاق اختبارات التدقيق أو تعديل التركيز من مرحلة من مراحل التدقيق إلى غيرها أو تعديل مواعيد إجراءات التدقيق. (المشهداني، 2012، صفحة 212)

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي يبحث المدقق بأن يجري دراسة وتقييم النظام الرقابة الداخلية المستخدم في مؤسسة العميل، حيث أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر الأساس الذي يحدد مدى الاختبارات التي سوف يطبقها المدقق لأن قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر على حجم وطبيعة أدلة الإثبات وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة بالإضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بعملية التدقيق.

وتقييم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحقيق غرضين هما:

- الاعتماد على النظام نفسه، حيث أن المدقق لا يستطيع إعادة إنشاء سجلات محاسبية لتسجيل جميع العمليات التي تمت، حيث أنه عند وجود نظام رقابة داخلية يكفل تسجيل جميع العمليات بطريقة صحيحة، وإعداد قوائم مالية تعكس الوضع المالي الصحيح للمؤسسة، أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية فإن ذلك يتطلب بذل جهد كبير من المدقق ربما لا يعوض هذا الضعف؛

- أن دراسة نظام الرقابة الداخلية يحدد مدى الاختبارات التي سيقوم بها المدقق حتى يصل إلى القناعة الكافية بمدى عدالة القوائم المالية.

الفرع ثالث: كفاية أدلة وقرائن الإثبات الحصول على أدلة كافية وملائمة وذات علاقة وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والتأييدات والإجراءات الأخرى لتوفير أساس معقول لرأي المدقق حول البيانات المحاسبية. وهنا يجب التوصل إلى عناصر إثبات جديرة بالثقة عن طريق المعاينة والملاحظة والتحريرات، ويمكن تقسيم هذه الأدلة والقرائن بوجه عام إلى فئتين:

* أدلة و قرائن داخلية: وهي موجود داخل المؤسسة مثل دفاتر الحسابات والشبكات ومستندات القيد وأوامر الشحن وطلبات البضائع و بطاقات العمل وقوائم حسابات البنوك والعقود وملفات حفظ الرسائل ومحاضر جلسات مجلس الإدارة أو الهيئات العمومية للمساهمين ومختلف اللجان.

* الأدلة والقرائن الخارجية: فتشمل المصادقات من العملاء والموردين، ونتائج الإطلاع أو الملاحظة والاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة تحت التدقيق، وتستخدم المعلومات التي تستخلص من هذه المصادر في تأييد البيانات الداخلية وتعزيزها. ويعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للتدقيق والتحقق. فإذا لم تكن البيانات المالية قابلة للتدقيق والتحقق فإن عملية التدقيق لا يكون لوجودها معني أو سبب ومن ثم فإن فرض أن المدقق يحاول أن يفحص أو يختبر يجب أن يدعمها كفاية أدلة إثبات، وتعتمد قناعة المدقق بأدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها وجودتها، حيث أن الأدلة يجب أن تكون كافية بمعنى أن تكون كمية الأدلة التي يحصل عليها المدقق لتدعيم رأيه كذلك يجب أن يكون الدليل مناسب وفعال وخال من التحيز ويكون الدليل قابل للقياس الكمي. (الرماحي، 2009، صفحة 47) كما يجب على المدقق أن يقوم بتقييم الأدلة التي يحصل عليها وتكون الأدلة ذات علاقة مباشرة بالعنصر محل الفحص. بمعنى أن تكون علاقة السبب والنتيجة واضحة بالنسبة لكل دليل، ويجب أن يسعى المدقق للحصول على الأدلة الكافية والمتاحة لديه وإلا وجب عليه أن يمتنع عن إبداء الرأي عند اكتمال الأدلة لعنصر معين؛ ويجب أن تكون الأدلة والقرائن التي يقوم المدقق بجمعها ملائمة أولا وكافية ثانيا، والقرائن الملائمة هي التي تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع التدقيق وأن الوسيلة المستعملة في جميع تلك الأدلة مناسبة أيضا، أما عن كفاية الأدلة و البيانات فذلك عائد لتقدير المدقق وحكمه الشخصي.

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث أن تقرير مدقق الحسابات يلعب دورا أساسيا عند اتخاذ مستخدمي القوائم المالية القرارات، لذلك تم تقسيم معايير إعداد تقرير مدقق الحسابات إلى أربعة معايير من المفترض أن تحكم مدقق الحسابات عند إعداده لتقريره، وهي كالآتي: (دحوح و قاضي، 2009، صفحة 65)

الفرع الأول: معيار إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية

ينص هذا المعيار على انه يجب أن يبين تقرير مدقق الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية ولكنه يتطلب التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق بها تلك المبادئ، ويقصد بالمبادئ هنا ليس فقط القوانين والنصوص العريضة الواجب إتباعها وإنما طرق تطبيق تلك المبادئ أيضا، ويتم هذا على المدقق الإلمام التام ليس فقط بالمبادئ المتبعة في المؤسسة تحت التدقيق وإنما معرفة

المبادئ البديلة أيضا، كذلك يري البعض أنه عند قيام المدقق بتحديد ما إذا تم القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية فإنه يجب أن تتحقق هذه المبادئ هدفين:

- أن هذه المبادئ تعمل على تحديد تأثير العمليات داخل المؤسسة كما حدثت فعلا، وتستخدم الأساس الملائم لتحقيق الإيرادات وتخصيصها على الفترات المحاسبية؛(الرماحي، 2009، صفحة 49)
- أن الإجراءات المتبعة لعرض الميزانية والقوائم المالية تخلو من التحيز وتعبر بصدق عن البيانات والطرق المحاسبية لكل من له مصلحة في المؤسسة.
- ويمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر المعيار الأول الإعداد تقرير مدقق الحسابات إلى ثلاثة مجموعات، تختص المجموعة الأولى بالمبادئ العامة، والمجموعة الثانية بالمبادئ المتعلقة بقوائم الربح، والثالثة بالمبادئ المتعلقة بقائمة المركز المالي. ومن أهم هذه المبادئ:(التميمي، 2006، صفحة 32)

1- المبادئ العامة:

ويمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

- مبدأ الحيطة؛
- مبدأ الثبات؛
- مبدأ الشمول؛
- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ الإفصاح.

ويمكن إضافة مبدأ جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية نتيجة لقيام العديد من المؤسسات بتطبيق أعمال محاسبية من خلال ما يسمى بالتجارة الإلكترونية أو الأعمال الإلكترونية التي نتجت عن استخدام تكنولوجيا المعلومات.

2-المبادئ المتعلقة بقوائم الربح:

وتشمل ما يلي:

- مبدأ الفصل بين أرباح النشاط العادي عن الأرباح الغير عادية؛
- مبدأ تحقق الإيراد؛
- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

3- المبادئ المتعلقة بقائمة المركز المالي:

- تبويب الأصول وفقا لخصائصها
- إظهار الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك بالقيمة التاريخية؛
- الربط بين مخصصات تقييم الأصول المتداولة بقيم هذه الأصول؛
- أن تظهر الميزانية طبيعية وقيم كل من الأصول والالتزامات ورأس المال

الفرع الثاني: معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

ويعني هذا تطبيق المبادئ المحاسبية واستمراريتها من سنة لأخرى، وهنا يجب على المدقق أن يذكر في تقريره ثبات استعمال المبادئ أو واقعة استبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ آخر متعارف عليه كلما ترتبت على هذا الاستبدال آثار جوهرية في الحسابات المعنية، ومثل هذا التحفظ في التقرير ضروري لكي يعلم من يطلع على الحسابات بأن تغييراً طرأ على المبادئ المحاسبية، ولأن عدم الإفصاح عن حدوث التغيير قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من جانب الذين يعتمدون في قراراتهم على تلك البيانات المحاسبية، والهدف من هذا المعيار هو: (المشهداني، 2012، صفحة 228)

- قابلية القوائم للمقارنة؛

- توضيح طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية وأثرها على القوائم المالية و قابليتها للمقارنة، ففي هذه الحالة يجب على المدقق الإشارة إلى ذلك بطريقة ملائمة في تقريره.

1- العوامل المؤثرة في قابلية القوائم المالية للمقارنة:

تتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المالية بعدد من العوامل مثل:

- التغير في المبادئ المحاسبية المطبقة؛

- التغير في بعض الظروف المحيطة بالمؤسسة والتي توجب إجراء تغييرات محاسبية ولكنها لا تتضمن تغييرات في المبادئ المحاسبية المطبقة؛

- وجود خطأ في القوائم المالية التي أصدرت في الفترات السابقة

- التغير في الظروف التي ليس لها علاقة بالمحاسبة نجد أن التغيرات في المبادئ المحاسبية المطبقة في المؤسسة ذات تأثير جوهري على القوائم المالية مما يتطلب من المدقق معالجة ذلك في تقريره بما يختص بإبداء رأيه في الثبات، أما ما يتعلق بالعوامل الأخرى والتي لها تأثير هام نسبياً على القوائم المالية وقابليتها للمقارنة فيجب على المدقق الإفصاح عنها بطريقة مناسبة في القوائم المالية ولا يلزم التنويه عنها في تقريره.

2- الأمور التي يجب تجنبها في معيار الثبات:

ومن الأمور الأخرى التي لا علاقة لها بمعيار الثبات والتي لا يتطلب الأمر الإشارة إليها في تقرير المدقق ما يلي:

- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية التي سبق إصدارها والتي لا علاقة لها بأحد المبادئ المحاسبية مثل الأخطاء الحسابية وأخطاء السهو أو سوء استخدام الحقائق؛

- التغيرات في التبويب وإعادة التبويب؛

- التغيرات في شكل وطريقة عرض قائمة التغير في المركز المالي؛

- وجود عمليات أو أحداث جديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عما سبق؛

- التغيرات التي يتوقع أن يكون لها آثار ملحوظة مستقبلاً.

الفرع الثالث: معيار الإفصاح الكافي: على المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية، ويفصح عن كل

واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى التضليل، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقتضي بذكرها القوانين المحلية الساري. ويدخل في نطاقها شكل البيانات الحسابية وترتيبها والمصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة بما والأسس التي بنيت عليها الحسابات المدرجة فيها، والالتزامات الطارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح الممتازة المتأخر دفعها والمعلومات المناسبة المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين، ويعتمد هذا المعيار على قرار المدقق نفسه النابع من تقديره الفني (Belaiboud, 2005, p. 8) لتحديد المعلومات الهامة التي يقتض الإفصاح عنها.

وكما هو معروف فإن مسؤولية إعداد القوائم تقع على عاتق العميل، ومسؤولية المدقق هو معرفة مدى كفاية الإفصاح أو عدم كفايته، ففي حالة توصية المدقق بإجراء التعديل في القوائم المالية المقدمة له فان القرار النهائي حول عملية التعديل هو قرار العميل وليس قرار المدقق، ولو أن المدقق وجد أن الإفصاح غير كافي ولم يستجيب العميل لإجراء التعديل المطلوب فانه لا يستطيع إلزام العميل بإجراء التعديل، هنا يستطيع المدقق التحكم في محتوى تقريره من خلال الرأي الذي يقدمه في تقريره. ويتم الحكم على ملائمة الإفصاح وفقا للاعتبارات التالية:

- إن الإفصاح الملائم يخدم الملائمة العامة للجمهور؛
- إن عامل الأهمية يلعب دورا أساسيا في عملية الإفصاح كونه مرتبط بالمصلحة العامة؛
- إن الإفصاح الملائم يعبر عن محتويات القوائم المالية بشكل صريح ولا يحتمل التأويل أو الشك للمستثمر؛
- إن عدم الإفصاح في بعض الأحيان يعتبر مبررا خاصة في حالة تضارب المصالح، وإن الإفصاح يعود بالضرر على المؤسسة ولا يعود بالفائدة الكافية على الغير.

الفرع الرابع: معيار التعبير عن رأي المدقق ينص المعيار الرابع من معايير الإعداد التقرير على أنه يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة، أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي. وفي جميع الأحوال التي يرتبط فيها اسم مدقق الحسابات ببيانات مالية، يجب أن يشمل تقرير المدقق على عبارة صريحة تبين طبيعة الفحص الذي أجراه ومقدار المسؤولية التي يتحملها، فعلى سبيل المثال يحدث أحيانا أن تعد البيانات المالية بدون تدقيق وتقدم على مطبوعات المدقق، وفي هذه الحالة يجب أن يبين المدقق في مكان يبرز من كل صفحة من صفحات التقرير عبارة تحذيرية مثل اعد من وقع الدفاتر دون تدقيق، وإذا كانت تلك البيانات تحتوي أيضا على عبارة تفيد امتناع المدقق عن إبداء رايه في محتويات تلك البيانات (Belaiboud, 2005, p. 10)

1- أشكال إبداء رأي المدقق:

ويمكن أن يعبر المدقق عن رايه في القوائم المالية بأن يبدي أحد الأشكال التالية من الآراء:

- الرأي النظيف: الذي لا يتضمن تحفظات؛
- الرأي المقيد: الذي يتضمن بعض التحفظات؛
- الرأي المعارض: إن القوائم المالية لا تعبر بصورة صحيحة وصادقة عن المركز المالي و نتائج أعمال المؤسسة.

2- أسباب الامتناع عن إبداء الرأي:

وقد تتضمن أسباب الامتناع عن إبداء الرأي ما يلي:

- تحديد نطاق عمل المدقق بطريق تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص، وعدم إمكانية إجراء الفحص بشكل كافي؛
- حالة عدم تأكد والذي يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة، والذي يجعل المدقق يعتبر إبداء رأي متحفظ الا يعد مناسباً بسبب عدم التأكد؛
- عدم استقلال المدقق عن العميل والذي يؤدي إلى عدم تمكنه من إبداء الرأي.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التدقيق المالي يعتبر أساس لصحة البيانات المالية حيث أن عملية التدقيق وسيلة من وسائل التطور الاقتصادي والتوسع المؤسسات وتشبع وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعاتها مما أدى انفصال الملكية عن إدارة المؤسسة، وتمثل الهدف العام للتدقيق في أعمال الفحص للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقاً لقواعد والإجراءات ومعايير معينة تكون متفق عليها من قبل المدقق والمؤسسة وقد قامت هذه المهنة على مجموعة من الفروض والمبادئ التي من خلالها تحددت الإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق واثارها المحتملة على المؤسسة وعلاقتها بالاطراف الأخرى.

كما تضمن هذا الفصل على أنواع مختلفة التي تستمد أهميتها من حاجة الإنسان التي تؤدي إلى قابلية القوائم المالية من فحص بيناتها والتحقق من صحتها المحاسبية كذلك على معايير التدقيق التي تعتبر مرجع ومرشد لتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفعالية وتحقيق المدقق الحفاظ على استقلال في جميع المسائل المتعلقة بالتدقيق وعليه ان يبذل العناية المهنية اللازمة في أداء التدقيق واعداد التقرير.

الفصل الثاني:

علاقة التدقيق المالي بتحليل القوائم
المالية

تمهيد :

ان تدقيق القوائم المالية يعتبر من اهم الوظائف تقييم اداء المؤسسة حيث يقوم بحماية الاصول المادية والتأكد من صحة البيانات المالية، و الذي يقوم بعملية التدقيق يجب ان يكون شخص مؤهلا وتكون صفاته لا يتصف بها احد اشخاص اخرين ليس لهم نفس المهنة وهذا راجع لطبيعة مهنة التدقيق المتميزة بالمصداقية و الدقة، حيث تكمن اهمية وجود القوائم المالية المحتواة على معلومات محاسبية والتي تكون مقروءة و مفهومة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود اكبر قدر ممكن من الاتساق بين ادوات القوائم المالية ومعايير التدقيق التي بدورها تتوصل الى نتائج مدققة ، سنتناول في هذا الفصل :

- المبحث الأول: تعريف القوائم المالية و أهميتها
- المبحث الثاني: أهداف القوائم المالية و تحليلها المالي.
- المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بجودة القوائم المالية.

المبحث الأول: تعريف القوائم المالية و أهميتها

يوفر نظام المعلومات الحاسبية عددا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات الحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية، حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات الحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية، التي تلي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة المؤسسة بمستوياتها المختلفة. وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والحملون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة لان القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي لمعلومات عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية سابقة، وتعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي عرض منظم للبيانات والمعلومات المالية التي تقدم للمستفيدين منها بمختلف تخصصاتهم ومستوياتهم، بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها. إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية والميزانية العامة وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وحتى قائمة التدفقات النقدية المبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، كما أنها مكملة لبعضها البعض، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومكوناتها

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات الحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة؛ ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، و ضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفاء، لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

"تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات الحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات الحاسبية، كما يمكن القول بأنها عرض هيكلية للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المؤسسة". (بن العال حماد، 2005، صفحة 35)

كما تعد القوائم المالية "المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ الحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية". (الشاهد و عبد العال حماد، 2000، صفحة 20)

وتتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية:

1-الملائمة: يؤثر مفهوم الملائمة بشكل كبير في تحديد العناصر التي تخضع للتسجيل المحاسبي والتي تخضع لعمليات الحاسبة بشكل عام، وأيضا في تحديد العناصر التي تدرج في التقارير والقوائم المالية، إن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة، وتساعد على تفسير التساؤلات والشكوك التي قد تكون في ذهن من يستخدمون تلك المعلومات. وليس من السهل وضع تعريف محدد

لخاصية الملائمة في المعلومات المالية، وبالتالي فإن تحديد ما هو ملائم وما هو غير ملائم لا يعتبر أمراً سهلاً. (نور، مبادئ المحاسبة المالية، 2002، صفحة 50)

2- القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدميها لتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف سريع نسبياً.

3- الموثوقية (الاعتمادية أو الوثوق في المعلومات المالية): لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن يكون موثوقاً بها، أي يمكن الاعتماد عليها، وتعتبر المعلومات موثوقاً بها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية وبعيدة عن التحيز، ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، وتكون درجة الثقة التي تمنح للمعلومات المقدمة في القوائم المالية كبيرة كلما كان عدد الأخطاء أقل، والعكس صحيح. ويرتبط بالثقة أيضاً خاصية القدرة على التحقق، أي إتباع أساليب وطرق القياس التي يكون عليها إجماع في الرأي وبشكل يمكن معه الوصول إلى نفس النتائج إذا تم القياس من خلال أشخاص القائمين عليها باستخدام نفس طرق القياس، وبالنسبة لصدق التعبير فإنه يرجع إلى التماثل أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التي يتم التعبير عنها. (الحاج، 2008، صفحة 56)

4- القابلية للمقارنة: يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها. ويبنى المستثمرون والمقرضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بالمؤسسات المختلفة. وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لا بد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة. (نور و شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، 2008، صفحة 55)

الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية.

إن المنتج النهائي في المحاسبة يمثل في مجموعة من القوائم المالية التي تلخص قدرًا كبيرًا من البيانات و المعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات معينة. (د الكبيسي، 2008، صفحة 531)

1- الميزانية: تتميز بوجود جانبين أساسيين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة الماضية (يحتوي على الأرصدة فقط)، ويتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تصنف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويشمل جانبين: (كتوش، 2013، صفحة 531)

* جانب الأصول:

- التثبيتات المادية؛

- التثبيتات العينية؛

- الإهلاكات؛

- المساهمات أخرى و ديون مرتبطة؛

- الأصول المالية؛

- المخزونات؛

- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

- الزبائن والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعياد مثبتة مسبقاً)؛

- خزينة الأموال الإيجابية والمعادلات الخزينة الإيجابية.

* جانب الخصوم:(الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 23)

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛
- المرصودات الأعباء و الخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2)- حساب النتائج:

* حساب النتائج هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال سنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويزر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح، الكسب أو الخسارة.(كتوش، 2013، صفحة 58)

* المعلومات المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:(الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 25)

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد التسيير الرئيسية الآتية:

- الهامش الإجمالي؛
- القيمة المضافة؛
- الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية و الأعباء المالية؛
- أعياد المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات بالاهتلاكات وخسارة القيمة التي تخص التثبيتات العينة؛
- المخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية منتجات وأعباء؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3)- جدول السيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة):

* الهدف من الجدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على التوليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.(كتوش، 2013، صفحة 58)- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26)

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
 - تدفقات الناشئة عن الأنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو الفروض).
 - * تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة عملياته للاستثمار أو التمويل.
 - * تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة عملياته مباشرة أو غير مباشرة.
 - فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26)
 - تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب...) وقصد إبراز تدفق مالي صافي
 - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
 - و الطريقة غير المباشرة تتمثل في : تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
 - * آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين....) .
 - * المتفاوتات أو السنويات (ضرائب مؤجلة).
 - * التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى).
 - الموجودات المالية هي:
 - * السيولة التي تشمل الأموال في الصندوق و الرأع عند الاطلاع، (بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).
 - * شبه السيولة ممتازة قصد الوفاء، بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات الحالية ذات الأجل القصير و البالغة السيولة) سهلة التحويل إلى سيولة الخاضعة (خطر من يتغير قيمتها).
 - * يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صافي:
 - * السيولة أو شبه السيولة المختارة لحساب الزبائن.
 - * العناصر سريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة و الاستحقاقات القصيرة.
- 4-جدول التغيرات الأموال الخاصة:**
- يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الخاصة للكيان خلال السنة المالية. (كتوش، 2013، صفحة 58)
 - المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:
 - * النتيجة الصافية لسنة المالية.
 - * تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل مباشرة كرؤوس أموال.
 - * المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في الرؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة. (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26)
 - * عمليات الرسمية (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)

* توزيع النتيجة و التخفيضات المقررة خلال السنة المالية.

(5) - ملحق القوائم المالية:

- يضم ملحق القوائم المالية معلومات كانت تكنسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية. (كتوش، 2013، صفحة 58)

تتمثل هذه المعلومات في: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 27)

* القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

* مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيول الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

* المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات نمط المعاملة حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

* المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه.

* تكون الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أسلوب الميزانية، الحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالسنة إلى الفترة السابقة الإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر، إغلاقها

في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية، وحينئذ فان الإعلام يبين ما يأتي:

* طبيعة الحادث.

* تقديم التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

- تقديم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي القوائم المالية من اجل:

* فهم النجاح الماضية؛

* تقييم الأخطاء والمرودية المؤسسة.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوم، استنادا إلى القوائم المالية المدجة، معلومات تخص:

* مختلف أنماط المنتجات و الخدمات التابعة لنشاطاتها؛

* مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها؛

* يتعين على الكيانات الملزمة بنشر القوائم مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه القوائم ، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة المالية. (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 27)

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية.

ويشير إطار العمل إلى أن المؤسسات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم: (بوعلام، 2010، صفحة 35)

أ- المستثمرين الحاليين والمحتملين: وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم المؤسسة.

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة.

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة المؤسسة وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم مؤسسات أخرى.

ب - الموظفين: يعتبر الموظفين مورد المؤسسة الهام، حيث تبنى عليهم استمرارية المؤسسة وأداؤها لعمالها، بما يشعرهم بالامن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لاهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها.

ج - المقترضين: وهم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير المؤسسة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز المؤسسة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

د - الموردين والدائنين الآخرين: وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية وكفاءة وربحية المؤسسة.

هـ - العملاء: ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فيم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

و - الحكومة بأجهزتها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون المؤسسات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تحديد الضرائب المختلفة على المؤسسة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني. (الشريف و طرابلسي، 2010، صفحة 5)

ز - الجمهور: ولو اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعمق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات. ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن الإطار المفاهيمي نجد: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون... الخ.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية.

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثالث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي: (الياس، 2009-2010، صفحة 6)

- أداة اتصال؛

- وسيلة في تقييم الأداء؛

- وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة إيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط

علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على

المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد المؤسسة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية

المبحث الثاني: أهداف القوائم المالية و تحليلها المالي.

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

و يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون مختلفة وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية.

يهتم هذا المطلب إلى خلال استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية، مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي للقوائم المالية، التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية، أهداف التحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مقومات ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية.

1. التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل مسك الحسابات وإن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المؤسسة. ولكن حدث أن أوصلت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمؤسساتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: "أن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول و الالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصيها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة". (العظمة و يوسف، 1986، صفحة 648) ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمتندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض وخاصة من قبل البنوك الكبيرة، ففي عام 1900 أوصلت جمعية رجال المصارف بولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض، والتي تحتوي على بيانات الميزانية. (العظمة و يوسف، 1986، الصفحات 648-649) و في عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، و في عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية. (النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 17)

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933)، بما أفرزته من إفلاس مؤسسات كثيرة في العالم 3 إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي بقضيتين أساسيتين في المؤسسات هما: (منير، 2005، صفحة 11)

- الأولى: وهي دراسة سيولة المؤسسات و خاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

- الثانية: وهي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام و بشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها الميزانية.

وتم التركيز في التسعينات على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، أين تم على إثرها تحليل كل القرارات المالية على أساس القيمة. (Pierre, 2010, p. 337) وقد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات و التحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكن وبدقة متناهية. (مفلح، 2009، صفحة 14)

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات المعاصرة، يمكن إبراز أهمها فيما يلي: (Nacer eddine, 2009, p. 15)

- تطور الأسواق المالية وتقنيات تطور المعلومة المالية؛

- الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات (تنازل، إدماج...)

- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمت المؤسسات؛

- تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IFRS/IAS من طرف العديد من دول العالم.

2. الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية:

يمكن تلخيص الإطار المفاهيمي لتحليل المالي للقوائم المالية في الجدول التالي: (زرعر، 2011-2012، صفحة 67)

الجدول رقم 01: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية.

مراحل	مصادر المعلومات	المخرجات
1- توضيح غرض و سياق التحليل.	- طبيعة وظائف المحلل المالي كتحقيق أسهم، أو ديون الاستثمارات، أو تصنيف القروض. - التواصل مع الزبائن أو المشرف من أجل معرفة احتياجاتهم و مخاوفهم.	- بيان الغرض من الهدف أو التحليل. - قائمة (مكتوبة أو غير مكتوبة) من الأسئلة الخاصة التي ينبغي على المحلل المالي الإجابة عليها. - محتوى و طبيعة التقرير الواجب تقديمه.
2- جمع البيانات.	- القوائم المالية، البيانات المالية الأخرى، الاستبيانات و البيانات الاقتصادية. - المناقشة مع المسيرين، الموردين، الزبائن والمنافسين. - زيارة مواقع المؤسسة (مثلا المخزن، ورشة الإنتاج....).	- تنظيم القوائم المالية. - جداول البيانات المالية. - إكمال الاستبيانات، إذا كانت قابلة للتطبيق.
3- معالجة البيانات.	- البيانات من المرحلة السابقة	- البيانات من المرحلة السابقة
4- تحليل/ترجمة البيانات المعالجة.	- مدخلات البيانات بالإضافة إلى البيانات المعالجة.	- النتائج التحليلية.
5- تطوير واتصال التوصيات والنتائج (التقرير المالي).	- النتائج التحليلية والتقارير السابقة. - تعليمات (توجيهات) المؤسسة من أجل التقارير المنشورة.	- التقرير التحليلي يجيب على الأسئلة المطروحة في المرحلة الأولى. - التوصيات بشأن غرض التحليل، مثل القيام

بعملية الاستثمار أو منح قرض.		
- عصرنه التقارير و التوصيات.	- جمع المعلومات دوريا وتكرار الخطوات المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كان من الضروري تغيير التوصيات.	6-متابعة.

Source: Thomas R Robinson and others , International Financial Statement Analysis. Jhonwiley& son Inc, CFA Institute, Hoboken, New jersey, USA, 2009, p19

من الجدول السابق يمكن توضيح مراحل تطور الاطار المفاهيمي:

1.1.1. توضيح غرض و سياق (نطاق) التحليل: إن الغرض من أي تحليل مالي للقوائم المالية يختلف من فئة مستفيدة إلى أخرى، فالمستثمر المرتقب يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسات المتوفرة فيها فرص الاستثمار، و يهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المؤسسات، بينما البنوك و المقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المؤسسات و قدرتها على سداد ديونها، بينما تولى المؤسسة اهتمام خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام. و بعد تحديد الغرض من التحليل يجب معرفة مدى و نطاق التحليل (هل يشمل التحليل مؤسسة أو عدة مؤسسات؟ و هل يشمل سنة واحدة أم عدة سنوات؟) (مؤيد و غسان، 2006، الصفحات 76-77)

2.1.1. جمع البيانات: في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بتحديد وجمع البيانات الكافية و الملائمة لأهداف تحليله، حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالبيانات التي تم جمعها كلما توصل المحلل إلى تحليل شامل تتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يتحتم على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر ممكن من البيانات المالية و غير المالية و الإحصائية و الكمية... الخ. و يجب أن تغطي البيانات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن توفر البيانات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل. (مؤيد و غسان، 2006، صفحة 77)

3.1.1. معالجة البيانات: بعد الحصول على القوائم المالية اللازمة والمعلومات الأخرى يعالج المحلل المالي تلك البيانات مستخدما الأدوات التحليلية المناسبة، و من بين تلك الأدوات المستخدمة نذكر على سبيل المثال: النسب المالية، معدلات النمو، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى الأدوات التحليلية الأخرى، حيث يشتمل فهم التحليل المالي في هذه المرحلة على ما يلي: (thomas, 2009, p. 21)

- قراءة القوائم المالية لكل مؤسسة خاضعة للتحليل من خلال قراءة الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق،

- إجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية لتسهيل عملية المقارنة في حالة وجود اختلافات في الطرق المحاسبية و القرارات التشغيلية بين المؤسسات محل المقارنة،

- إعداد أو جمع بيانات القوائم المالية المقارنة و النسب المالية التي تمكن المحلل المالي من تقييم ربحية المؤسسة و سيولتها... الخ.

4.1.1. تحليل/ترجمة البيانات المعالجة: تعتبر هذه الخطوة الأصب و الأكثر أهمية، حيث تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني، الحكمة، المهارة و الجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. (مفلح، 2009، صفحة 241)

5.1.1. تطوير و إيصال التوصيات و النتائج: وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية، حيث يكون من الضروري على المحلل المالي و بعد انتهائه من كل عمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجهة للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل. و يجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر

كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعماً بالجدول والرسوم البيانية كلما أمكن ذلك. ومن المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية: (مفلح، 2009، صفحة 241)

- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي ينتمي إليها، والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه؛

- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛

- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية و الظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛

- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛

- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به؛

- الحلول المقترحة والتوصيات اللازمة.

1.6 المتابعة: لا تنتهي عملية التحليل المالي بكتابة التقرير، حيث نجد أنه من الضروري تكرار جميع الخطوات المذكورة أعلاه على أساس

دوري لتحديد إذا ما كانت الاستنتاجات و التوصيات الأصلية لازالت صالحة. (thomas, 2009, p. 22)

3 تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

تعددت تعريفات التحليل المالي للقوائم المالية، نذكر أهمها في ما يلي:

- يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية

المنشورة ومعلومات أخرى مالية و غير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية". (مؤيد و غسان، 2006، صفحة 71)

- وهو كذلك: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس

والاعتراف المحاسبي" (مؤيد و غسان، 2006، صفحة 72)

- ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تبنى على تجميع وتصنيف البيانات والأرقام التي

تعكسها الحسابات والقوائم المالية في المؤسسة ، ثم مقارنتها وقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة

الأوضاع المالية المؤسسة". (أبو زيد، 2009، صفحة 29)

4. أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، و بكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن

لهم مصالح مالية في المؤسسة وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل

المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة. (مطر، 2006، صفحة 3)

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي: (أبو زيد، 2009، صفحة 22)

- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها؛

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني؛

- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة؛

- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة؛

- توفير البيانات و المؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض؛

- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المؤسسة.

5. مقومات التحليل المالي للقوائم المالية:

كفي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. (مطر، 2006، صفحة 4) ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي: (عشيش و الكيسي، 2010، صفحة 26)

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها؛
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و الحضور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، و ذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

6. محددات التحليل المالي للقوائم المالية:

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة و مدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة و على القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها و هي: (الجرحاوي، صفحة 4)

- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب؛
- كمية و نوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل؛
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها؛
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج؛
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر؛
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات المؤسسة وخطط التوسع و العلاقات مع الموردين و المقرضين.

مطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

القوائم المالية إلى تحقيق الأهداف التالية: (الزغي، 2009، صفحة 180)

- 1- عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة لفترة زمنية معينة.
- 2- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة.
- 3- استخدام نتائج عمليات المؤسسة سواء طويلة الأجل أو القصيرة الأجل.
- 4- حدد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما واستخدام الجانب الأرجح.

5- التعبير عن الموجودات بالمؤسسة والالتزامات وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و اساليبه.

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ونظرا لتعدددها وصعوبة تناولها إجمالا، تم اختيار مجموعة من هذه الأدوات والأساليب التي نراها تخدم أكثر أهداف البحث.

1. النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، و هي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة. (مؤيد و غسان، 2006، صفحة 127)

1.1. تعريف النسبة المالية:

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل بسط $1/2$ أو كسر عشري 5.0، أو نسبة مئوية 50% فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه. (أبو زيد، 2009، صفحة 124) أما في التحليل المالي فتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. (مطر، 2006، صفحة 31) إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية (benchmarking) على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعيير متوسط الصناعة والمعيير المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية. (النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 83)

2.1. أنواع النسب المالية:

يمكن القول إن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المبالغة في استعمال و استخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط و التشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة و غير المهمة. إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عددا محدودا من النسب المعبرة كافيا و مفيدا.

ويشكل عام غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، و ذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية هي: (أبو زيد، 2009، الصفحات 127-128)

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة)؛

- نسب قياس الربحية؛

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب اليسر المالي)؛

- مجموعة نسب هيكل التمويل؛

- مجموعة نسب استخدامات الأموال؛

- نسب قياس الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، هناك من ييؤب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل: (مطر، 2006، صفحة 128)

- مجموعة نسب تتعلق بالميزانية؛

- مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج؛

- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية و حسابات النتائج؛

- مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

3.1. أهمية النسب المالية:

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا و تستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية و ذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، حيث تتبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة و سهلة الاستخدام. وسنلخص أهمية النسب المالية في النقاط التالية: (زرعر، 2011-2012، صفحة 85)

- تقلص مدلولات ذات مغزى ومفيدة؛

- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة؛

- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛

- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة؛

- تقييم أداء المؤسسة و أداء إدارتها؛

- التعرف على مواطن الضعف و القوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

4.1. محددات استخدام النسب المالية:

و بالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضع المؤسسة المالي، فإن ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام لهذا الأسلوب في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات (اندراس، 2008، صفحة 118)، لعل من أهمها: (زرعر، 2011-2012، صفحة 85)

- إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية؛

- صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية، فمثلا تختلف في بعض المؤسسات طرق الاهتلاكات؛

- أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة و بالتالي تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ و قراءة المستقبل.

1. المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات:

يقوم أسلوب المقارنات و بيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية

وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. و بناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها و آثارها على الوضع المالي للمؤسسة و يمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى: (أبو زيد، 2009، صفحة 102)

1.2 التحليل العمودي:

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية. (مؤيد و غسان، 2006، صفحة 93) ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة و ذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، (منير، 2005، صفحة 39) وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصر ين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية. (عبد الحليم، 2006، صفحة 162)

و يمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، (منير، 2005، صفحة 39) أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية) (thomas, 2009, p. 271) ، و هذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح. وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال. (thomas, 2009, p. 247)

2.2 التحليل الأفقي – "التحليل التاريخي":

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة و النسب المئوية على حد سواء، و هو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، و هو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، و يحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات. (مؤيد و غسان، 2006، الصفحات 105-108) يركز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالبا في حالة توفر المعلومة)، (Nacer eddine, 2009, p. 90) وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، و رصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة و عن اتجاهاتها المستقبلية. و من عيوب هذه الدراسة ما يلي: (هندي، 2009، الصفحات 222-223)

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة؛
- تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

3.1 التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط. (Hubert, 2006، صفحة 447) وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع و تحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، و تقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك. (Pierre, 2010, pp. 190-191) ومن عيوب هذا التحليل ما يلي : (هندي، 2009، صفحة 220)

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، و تنوع خطوط الإنتاج، و المستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها؛
- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

4.1 التحليل المعياري:

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها. و هنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط: (Pierre, 2010, p. 191)

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى؛
- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق... الخ؛
- كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي: (Nacer eddine, 2009, p. 91)
- ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة؛
- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال... الخ؛
- و يعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بجودة القوائم المالية.

يلعب التدقيق المالي دورا مهما في الحفاظ على اصول و حقوق المؤسسة لمنع الاختلاس و تلاعب في القوائم المالية و تأكيد اداء الجيد الاعمال و نشاطات المؤسسة فهو اداة جيدة لتوفير مصداقية و موثوقية لضمان كفاءة و جودة عالية للقوائم المالية.

المطلب الأول: تعريف جودة القوائم المالية واهميتها.

أولا: تعريف جودة القوائم المالية

يمكن تعريف جودة القوائم المالية على أنها:

تعرف جودة القوائم المالية "بمدى ما تتمتع بمدى ما تتمتع به من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها،

و أيضا بأنها تمثل المدى الأمثل للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام خالص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، ويمكن أن نعرفها كذلك بأنها ما يمكن أن تحققه من منفعة للمستخدمين، من خلال مصداقيتها وخلوها من التحريف وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية". (خليل، 2005، صفحة 26)

ثانيا: أهمية تدقيق القوائم المالية:

أصبحت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر طلبا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر عنصر فعال للآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستخدمين. و يكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي:

- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتفاع بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية؛
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم؛
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية؛
- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية. (مجدي، 2009، صفحة 30)

ثالثا: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية

- التدقيق يساهم في تحسين جودة القوائم المالية وذلك من خلال: (زلاسي، 2009-2010، صفحة 44)
- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء؛
 - تدقيق المعلومات وبالتالي الحصول على قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
 - يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة؛
 - يعمل التدقيق في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسا خصوصا وأن المدقق الخارجي المستقبل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.
 - يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجحها النظام المحاسبي في المؤسسة.
 - جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.
 - زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

رابعا: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للميزانية في نهاية السنة ونتائج الأعمال.

بالإضافة إلى أنه يتعين على المحقق التطرق إلى مجموعة من العناصر أو الضوابط المحتوى التقرير على غرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية ، الالتزام والثبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالي.(عبد الفتاح، 2007، صفحة 316)

المطلب الثاني: مهام مدقق الحسابات

يستعرض مُدققو الحسابات الممارسات المالية لضمان إدارة المؤسسات بكفاءة وفعالية. حيث تتمثل مهمة المدقق في تتبع التدفق النقدي من البداية إلى النهاية، والتحقق من أن أموال المؤسسة تُحسب بطريقة صحيحة.

أولاً: يمكن تعريف مدقق الحسابات كما يلي:

يعتبر مدقق الحسابات، في مفهوم القانون "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".(الجريدة الرسمية، صفحة 7) وعليه يعرف مدقق الحسابات على أنه "الشخص المؤهل والمستقل والجاز لانجاز مدققة البيانات المالية، وتقديم تقرير حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته وعلى سبيل المثال (مدقق حسابات مؤسسات المساهمة العامة) الذي يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته، أو إلى مجلس الإدارة والمساهمين".(هادي، 2004، صفحة 25)

ثانياً: مهام مدقق الحسابات

تتنوع مهام مدقق الحسابات وتتعدد منها ما ورد في القوانين والمراسيم الجزائرية الخاصة بالمهنة ويمكن أن نذكر منها:(الرسمية، صفحة 19)

1-المصادقة (أو الشهادة): وتعني بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات.

2- الفحص: ويمثل فيصحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

3-إبداء الرأي حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس إدارة المؤسسة ومجلس المديرين أو المسير.

4-تقدير شروط إبرام الاتفاقيات المنظمة بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالمؤسسة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

5-إعلام المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

6- التأكد من حيابة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة لأسهم الضمان التي تمثل على الأقل 20 % من رأسمال المؤسسة.

7- التحقق من أن الميزانية تظهر احتياطات ونتائج تسمح بتوزيع التسيقات على أرباح الأسهم.

8- التأكد من سلامة وانتظام عملية رفع رأس أو تخفيض المال واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية.

9- التأكد من سلامة وانتظام عملية تحويل المؤسسة ذات أسهم واحترامها الأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية.

المطلب الثالث: دراسة قدرة المدقق باستخدام التحليل المالي على معرفة إفلاس المؤسسة واستمراريتها

نتيجة للآزمات المالية المعاصرة واختيار أكبر مؤسسات في العالم، ألفت الهيئات التنظيمية على المدقق مسؤولية التأكد من مدي استمرارية المؤسسة محل التدقيق في مزاولة نشاطها والوفاء بالتزاماتها في المستقبل وضرورة لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية وتحذيرهم في حالة وجود شكوك على قدرة المؤسسة على الاستمرار ومواجهتها لصعوبات مالية شديدة ومن هذا المنطلق سيتم التعرف على مسؤولية المدقق الخارجي نحو استمرارية المؤسسة والإجراءات المتبعة وكذا المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية المؤسسة. (عمروش، 2017، صفحة 138)

أولاً: مسؤولية المدقق نحو استمرارية المؤسسة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي IAS570

تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي في الحصول على أدلة مقنعة حول استمرارية المؤسسة أو حول وجود مخاطر جوهرية وهذا جزء من إجراءات تقييم المخاطر وفقاً للمعيار الدولي IAS315، الذي نص على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقديم رأيه حول وجود أو عدم وجود مخاطر جوهرية، ففي حالة وجود مخاطر فإنه يجب عليه أن يتأكد من أن هذه المخاطر قد ظهرت خلال إعداد القوائم المالية ويجب عليه إظهار ذلك في تقريره، أما في حالة عدم وجود أدلة تشير إلى حالة عدم اليقين في تقريره فإنه يمكن اعتباره كضمان حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها.

على المدقق الخارجي فحص وجود أحداث أو حالات تلقي شكوكا كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، في حالة وجود هذه الشكوك على المدقق الخارجي القيام بما يلي:

- الطلب من إدارة المؤسسة إجراء عملية لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في حالة لم تفعل بعد؛
- تقييم خطط العمل المعدة من قبل إدارة المؤسسة مقترنة بتقييمه لاستمرارية النشاط، وتحديد إذا كان تطبيق هذه الخطط مناسب لتحسين الوضعية وما كان من الممكن تنفيذ هذه الخطط في هذه الظروف؛
- في حالة قامت المؤسسة بإعداد توقعات التدفق النقدي، فإن التحليل لها يعتبر عاملاً مهماً والنظر في نتائج الأحداث المستقبلية أو الوضعية في نهاية التقييم الخطط العمل المعدة من طرف إدارة المؤسسة التي شملت:
 - تقييم مدي موثوقية المعلومات الأساسية المعدة من أجل المقارنات؛
 - تحديد ما إذا كانت هناك تبريرات كافية حول الفرضيات التي بنيت عليها هذه التوقعات.
- النظر فيما إذا كانت هناك أدلة جديدة حول الوقائع التي نشأت منذ التاريخ الذي أدت فيه إدارة المؤسسة تقييمها؛
- في حالة ظهور أحداث أو وقائع تلقي شكوكا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، فإنه من المتوقع أن يكون لهذه الأحداث أو الوقائع أثر حول طبيعة ومدي أدلة الإثبات المتاحة.

ثانياً: الإجراءات المتخذة من طرف المدقق الخارجي لتقييم استمرارية المؤسسة

في حالة اكتشاف المدقق الخارجي لحقائق تؤثر سلباً على استمرارية المؤسسة فإن عليه اتخاذ الإجراءات التالية: (burlaud, 2009, pp. 8-10)

1- إعلام رئيس مجلس إدارة المؤسسة:

على المدقق الخارجي إجراء مقابلة مع المسيرين من أجل التحقق من صحة شكوكه والحصول على معلومات إضافية وإعلامهم بكافة الإجراءات المتخذة، في حالة تأكد المدقق من وجود المخاطر فعليه إعلام رئيس مجلس إدارة المؤسسة كتابياً بالحقائق التي من شأنها أن تؤثر

سلبا على استمرارية المؤسسة وطلب الحصول على رد كتابي خلال 15 يوما، في حالة تحصل المدقق على إجابات مقنعة لإمكانية تحسين ظروف المؤسسة تنتهي إجراءاته، أما إذا كانت الإجابة تدل على أن المشاكل ناتجة عن مخاطر متراكمة أو عدم الحصول على إجابة مقنعة في هذه الحالة يتابع المدقق إجراءاته.

1- إعلام مجلس المؤسسة:

يقوم المدقق الخارجي بالطلب من رئيس مجلس إدارة المؤسسة استدعاء هذا الأخير خلال 8 أيام لتداول الحقائق المذكورة خلال 15 يوما، في نفس الوقت عليه إعلام رئيس المحكمة التجارية لشروعه في هذه الإجراءات، في حالة أن مجلس إدارة المؤسسة قد اتخذ قرارات تطمئن المدقق الخارجي تتوقف الإجراءات، لكن في الحالة المعاكسة أو عدم استدعاء مجلس الإدارة يواصل المدقق الخارجي إجراءاته.

2- إعلام المساهمين :

على المدقق الخارجي أن يقوم خلال 15 يوم التالية لاستلام المداولات المجلس الإدارة إعداد تقريرا خاصا للإنذار ، يكون للرئيس مدة 8 أيام لاستدعاء الجمعية العامة، في حالة غياب المسيرين فإن على المدقق القيام بنفسه باستدعاء الجمعية العامة، لابد أن يتضمن التقرير العام للمدقق الخارجي حول حسابات المؤسسة النتائج المناسبة من التقرير الخاص بالإنذار.

3- إعلام رئيس المحكمة التجارية:

إذ تبين للمدقق الخارجي وأنه بعد اجتماع الجمعية العامة أن القرارات المتخذة لا تسمح بضمان استمرارية المؤسسة فعليه إعلام رئيس المحكمة التجارية بالإجراءات المتخذة والنتائج المتوصل إليها، ورئيس المحكمة يمكن أن يقرر استدعاء المسيرين من أجل طلب التدابير العلاجية في حالة غياب هذه المقابلة أو في حالة أن السيرين لم يستجيبوا لهذه الدعوة، فإنه يتم إبلاغ ذلك بشكل كامل أمام المدقق الخارجي ومناقشة وضعية المؤسسة مع ممثلي الموظفين، الإدارات العمومية هيئات الضمان الاجتماعي ... الخ.

ثالثا: المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية المؤسسة.

حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية المؤسسة وقسمت بدورها إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى، ولكن هذا لا يعتبر حصرا كاملا وشاملا لكل المؤشرات، كما أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة فشل المؤسسة وعدم استمراريتها. (ابو ميالة، 2017، صفحة 114)

1- المؤشرات المالية: وتتمثل في التالي:

- زيادة المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة.
- قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود، دون وجود إمكانية للسداد أو التجديد أي وجود مشاكل متعلقة بالاقتراض؛
- ظهور النسب المالية بشكل سلبي؛
- خسائر تشغيلية متكررة؛
- تأخر توزيعات الأرباح أو توقفها؛
- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها؛
- صعوبة الالتزام بشروط اتفاقية القروض؛
- إصرار الموردين على التعامل نقدا؛

- عدم قدرة المؤسسة الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتجات جديدة، أو استثمار جديد ضروري.

2- مؤشرات تشغيلية تتمثل بالتالي:

- استقالة مدراء مهمين دون إيجاد من يحل محلهم؛

- فقدان أسواق رئيسية أو امتيازات أو مورد رئيسي؛

- صعوبات لها علاقة بالقوي العاملة أو نقص في المستلزمات الهامة .

3- مؤشرات أخرى وتتمثل بالتالي:

- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى؛

- قضايا قانونية قائمة ضد المؤسسة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع المؤسسة الوفاء بها؛

- تغير في السياسات والقوانين الحكومية بما يضر بالمؤسسة.

كما يوجد العديد من الطرق والأساليب التي يستطيع مدقق الحسابات استخدامها في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار، ومن هذه الطرق استخدام أساليب التحليل المالي البسيطة التي تم ذكرها سابقاً أم المعقدة كنماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج (ALTMAN) و(KIDA) وغيرها من النماذج لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه النماذج قد تم إعدادها وفقاً لدراسة مجموعة من المؤسسات كانت تخضع لظروف معينة وبالتالي لا يستطيع المدقق استخدامها إلا في حال تعديل التوازن النسبي للنموذج بما يتناسب مع المؤسسة المراد التطبيق عليها النموذج.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أن القوائم المالية تعد مصدر أساسي للمعلومات التي تستفيد منها المؤسسة، حيث ان التدقيق المالي اداة جيدة للتاثير على جودة القوائم المالية، وذلك بإكتشاف ماقد يوجد في الدفاتر و السجلات من اخطاء معتمدة او غير معتمدة نتيجة حصول على قوائم مالية خالية من اخطاء و تكون جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق المالي في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير و الطرق المحاسبية وهذا راجع الى موثوقية و مصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية للتأكد من حسن سير و الاداء الجيد لاعمال ونشاطات المؤسسة لتحقيق اهدافها واستمراريتها، وتحقيق منفعة راجعة للمستخدمين.

الجزء التثبيتي

الفصل الثالث:

دراسة حالة التدقيق المالي
وتحليل القوائم المالية بينك
الفلاحة والتنمية الريفية -

بسكرة

تمهيد :

تم التعرض في الجانب النظري الى الفصلين السابقين حيث تم إعطائه بعدا آخر من خلال إجراء دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و ذلك بالاستعانة بالوثائق الرسمية للمؤسسة، سواء المحاسبية منها أو المالية وتحليل محتوياتها، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية معموظي المؤسسة، وذلك من أجل التعرف على البنك الفلاحة و التنمية الريفية و كيفية عرض قوائم المالية من طرف المدقق، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: بطاقة تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- المبحث الثالث: تحليل المالي لقوائم مالية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: بطاقة تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر و التي تحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله و الاهتمام بكل التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية. و في هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية بكل أهدافه و مهامه، و كذا سنتعرف إلى الخدمات التي يوفرها البنك لزيائته.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وخدماته

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك العمومية التابعة للدولة في الجزائر و الذي إنشأه من اجل اهتمام بالمجال الفلاحي و الزراعي بشتى عملياتهم المالية.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو احد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي.

وبعد صدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و الغي من خلاله نظام التخصيص. أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية. ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000.

يقدر رأسمال البنك ب 33 مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات و مهندسين و موظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث انه صنف: (زيدان، 2008، صفحة 55)

1. كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية
2. ثاني بنك على المستوى المغاربي
3. المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي
4. تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف
5. وقد احتل المركز الثامن و الستين بعد الستمئة (668) في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك. و تجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية. (صواليلي، 2011)

الفرع الثاني: مهام و خدماته**1 مهام بنك الفلاحة و تنمية الريفية BADR**

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى توسيع وظائفه و مهامه و يمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- معالجة كل عمليات الائتمان النقد الأجنبي و الخزينة؛
- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب؛
- استلام الودائع؛
- المشاركة في جمع الادخار؛
- المساهمة في التنمية الزراعية؛

- ضمان و تشجيع الزراعة وتصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية والحرفية؛
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

2 خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

- تظهر أهم هذه الخدمات في:
- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني بأمر الآخرين؛
- التحويلات المصرفية؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
- خدمة كراء الخزائن الحديدية؛
- خدمات البنك للمعائنة BADR consulte التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة؛
- خدمات الفحص السلبي télétraitement التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلبي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

و يعتمد بنك BADR في توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشر من خلال شبكة من الوكالات منتشرة عبر كامل التراب الوطني والتي تتعدى 300 وكالة بهدف الوصول على أكبر عدد من الزبائن أيضا وضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني و ذلك عن طريق الموزعات الآلية للأوراق لنقدية DAB أو عن طريق الشبايبك الآلية للأوراق النقدية GAB كما يوفر أيضا خدمات مصرفية عبر الهاتف لكنها محدودة جدا.

3 منتجات بنك الفلاحة و تنمية الريفية BADR

تتمثل أهم منتجات البنك في:

- ***الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون،... الخ) هذا المنتج المصرفي بدون فائدة
- ***حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة،... الخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
- ***دفتر التوفير Livret épargne BADR:** وهو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، و باستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.
- ***دفتر توفير الشباب Livret épargne Junior:** مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتقدم و التدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية. هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثلهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتيكية منتظمة. كما يستفيد الشاب

صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.

***بطاقة بدر Carte BADR**: هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

***سندات الصندوق Les bons de caisse**: عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

الإيداعات لأجل Les dépôts à termes: وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

***حساب بالعملة الصعبة Les comptes devises**: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محمدا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة.

المطلب الثاني: موارد و أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

فرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من مرسوم 162/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 من:

- رأسماله الأساسي واحتياطياته؛
- الودائع الفردية والمحددات الأجل التي يتلقاها من الجمهور؛
- الأموال المتوفرة المتحصل عليها من هيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية وغيرها
- التسيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية؛
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.؛
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة من أعماله.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل اهم اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في:

- ضرورة العمل في سبيل الاستقلال البلاد بتحقيق اكتفاء ذاتي للحاجيات الوطنية للمنتوجات الفلاحية هذا الاستقلال لا يمكن الحصول عليه إلا بدفع التنمية الريفية بصفة ملموسة؛
- رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة لسكان الأرياف؛
- رفع مساهمة الفلاحة في إنتاج الوطني؛

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي؛

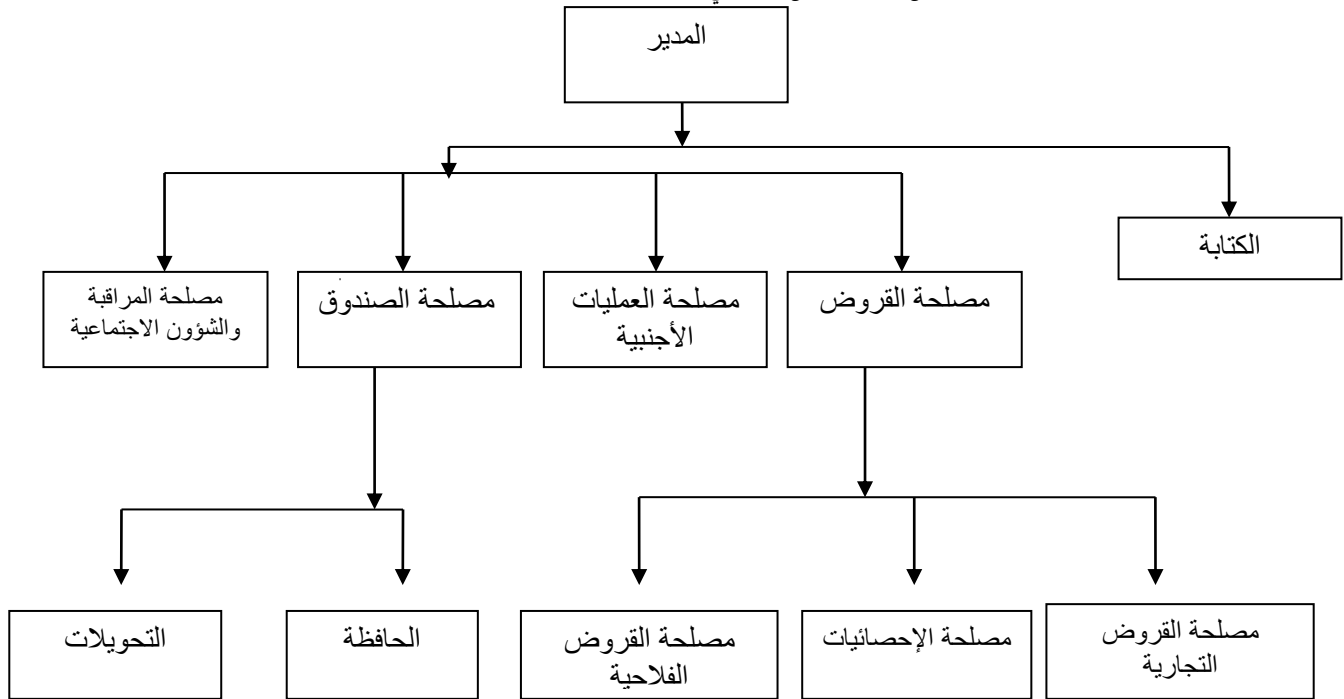
- تنمية الري ببناء السدود؛

- الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي الجديدة.

المطلب الثالث: هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتميز هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتكون من المدير في قمة المخطط والكتابة، وتتفرع إلى أربع مصالح حيث تقوم كل مصلحة علي خدمات معينة اهمها: مصلحة القروض، مصلحة الصندوق الموضح في الشكل التالي:

شكل (1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة



المصدر: وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بسكرة

يتضح من الشكل السابق أن الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة يضم المصالح التالية: (وثائق لدى خزينة البنك الفلاحة والتنمية الريفية)

1. المدير: وهو الذي يقوم بتسيير الوكالة وصاحب القرار ويساعده في ذلك نائب المدير.

2. مصلحة القروض: وتختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها.

كما تتولى دراسة ملفات طلبات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجنة القروض، وهي اللجنة الوحيدة في هذا البنك فبسكرة حيث تقوم بقبول أو رفض هذه القروض وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع:

1.1 فرع القروض الفلاحية: وهو متخصص في منح القروض الفلاحية.

2.1 فرع القروض التجارية: وهو مكلف بجميع القروض التجارية بأنواعها.

3.1 فرع الإحصائيات: وهو يتولى القيام بالإحصائيات السنوية و الشهرية المتعلقة بالقروض الممنوحة.

3. مصلحة الصندوق: وتتولى هذه المصلحة القيام بالمهام التالية:

- فتح الحسابات للعملاء.

- قبول الودائع.

- إجراء عمليات السحب والدفع على الحسابات.

وتتم عملية الدفع والسحب بشبايك خاصة، أما هذه المصلحة فهي تضم فرعين:

- فرع الحافظة: ويتولى المهام التالية:

- خصم الأوراق التجارية للعملاء.

- عملية المقاصة: وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي، أين تتم عملية التقاص بشيكات مختلف البنوك.

- فرع التحويلات: يعمل هذا الفرع على التحويلات المختلفة من حساب لآخر لصالح عملاء البنك.

4. مصلحة العمليات الأجنبية: تختص هذه المصلحة بالعمليات التالية:

- القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد، وذلك بفتح باعتماد مستندي أو التحصيل المستندي.

- القيام بعمليات التوطين المصرفي.

- التحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج.

- إجراء الإحصائيات المختلفة المتعلقة بالعمليات الأجنبية إضافة إلى مراجعة وتصفية الحسابات.

5. مصلحة المراقبة والأموال الإدارية: تهتم هذه المصلحة بالشؤون التالية:

- الموارد البشرية وكل ما يتعلق بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة وكذا الدورات المنتظمة لأجلهم

- الأمن والأرشيف.

- الإعلانات: الاحتياجات والدعوات وغيرها من المهام الأخرى.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعد القوائم المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه الكشوف ما يلي: الميزانية؛ حسابات النتائج؛ جدول تدفقات الخزينة؛ جدول

تغيرات الأموال الخاصة

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظراً أهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لاصحاب المؤسسة أو المستفيدين منها

لذلك يجب أن تعد بالصورة الصادقة والصحيحة والدقيقة لكي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعدادها، كما هو موضح في

الجدول المذكور في ملحق رقم 01.

المطلب الثاني: قائمة جدول حسابات النتائج

يقوم جدول حسابات النتائج على تصنيف الاعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...) مما يسمح لتحديد

مستويات من المجاميع التسيير الرئيسية (الارصدة الوسيطة للتسيير) والتي على اساسها يمكن تحليل طرق تكوين نتيجة المؤسسة، و يمكن

توضيح جدول حسابات النتائج في الجدول المذكور في الملحق رقم 02.

المطلب الثالث: قائمة جدول تدفقات النقدية

يمثل جدول التدفقات النقدية اول المدة والتدفقات النقدية اخر مدة حيث يحاول الاجابة على التغيرات (الزيادة او النقصان) في النقدية

المتاحة، اذ انه بين التدفقات النقدية المقبوضة و المدفوعة خلال نفس الفترة المذكور في ملحق رقم 03.

المبحث الثالث: التحليل المالي لقوائم مالية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر تحليل القوائم المالية أداة تفسير هذه القوائم، و معرفة للعلاقة بين مضامينها، و مداولات الأرقام الواردة فيها، والعلاقات بينها. ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة البنك وتقييم مركزها المالي، ويساعد تحليل المالي في تقييم أداء إدارات المختلفة في البنك.

المطلب الأول: تحليل قائمة الميزانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنقوم بتحليل الميزانية الختامية للمؤسسة بطريقة التحليل الأفقي من خلال الاعتماد على الميزانية لسنة 2018 لدراسة تغيرات الحادثة للبيود الواردة في ميزانية سنة 2019 و من هنا نعرض الجدولين التاليين لجانب الاصول و جانب الخصوم كما يلي:

1- جانب الاصول

الجدول رقم 02: التحليل افقي لسنة 2019

الوحدة: دج

التغير النسبي	التغير المطلق	ميزانية 2019	ميزانية 2018	البند
21.13	322909518.5	338188189.05	15278670.57	أصول غير الجارية
0.07	1119398548	16648018859.23	15528620311.01	أصول غير ملموسة
0.06	138745530.7	2283677956.25	2144932425.59	أصول ثابتة
-	-	-	-	ضرائب مؤجلة
-	-	-	-	استثمارات عقارية
0.69	2350943789928.55	1044395025003.27	3395338814931.82	قروض ومبالغ
0.005	80812095.04	13427475311.77	13508287406.81	مستحقة
0.65	2251605655620.7	1077092385319.5	3426535933746	مساهمات أخرى
				و ذمم مدينة
				مجموع الأصول غير
				جارية
(0.40)	(4598381604)	6622069117.15	11220450721.51	أصول جارية
0.82	203097105682.82	227811808122.61	247114702439.79	ضرائب حالية
				بنك
0.76	198498724078.82	6849880938	258335153161.3	مجموع الأصول
				الجارية
(0.70)	(2600928820649.8)	1083942266257.5	3684871086907.3	مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك ملحق رقم 04

من خلال الجدول السابق نستنتج أن:

الأصول الغير ملموسة: سجلت ارتفاعا معتبرا بقيمة (322909518.5) أي بنسبة 21.13 و يتمثل في ارتفاع قيمتها

*الاصول الثابتة: اظهر الجدول ارتفاعا في قيمتها بتغير 1119398548 أي بنسبة 0.072 و قد يركز هذا الارتفاع في زيادة الحسابات الملحقة للعملاء

*ضرائب مؤجلة: شهدت كذلك ارتفاع مقارنة بسنة 2018 بقيمة 138745530.7 أي بنسبة 0.064

*قروض ومبالغ مستحقة: سجل ارتفاعا بقيمة 2350943789928.55 أي بنسبة 0.69

*مساهمات أخرى وذمم مدينة: ارتفاعا في قيمتها بتغير 80812095.04 أي بنسبة 0.005

*ضرائب حالية: سجلت انخفاض له قيمة (4598381604) أي بنسبة (0.40)

*بنك: سجل ارتفاعا بقيمة 203097105682.82 أي بنسبة 0.82 وهذا راجع لحصولها على قرض لتمويل استثماراتها

2 جانب الخصوم:

جدول رقم 03: التحليل الأفقي لجانب الخصوم الميزانية 2018 – 2019

الوحدة: دج

البند	ميزانية 2018	ميزانية 2019	التغير المطلق	التغير النسبي
أموال خاصة	54000000000.00	54000000000.00	0	
رأس المال الصادر	31635534801.48	37857418935.45	6221884124	0.19
احتياطات	8336333753.04	8336333753.04	0	
فرق إعادة التقييم	13647831284.80	4836458885.30	(8811472400)	(0.64)
النتيجة الصافية	(3425947150.83)	1445631118.62	4871578269	(1.42)
الترحيل من جديد	55593752688.49	101403972692.41	2281989993	0.04
مجموع أموال خاصة	75954641636.34	152367638120.88	144772176484.54	19.06
الخصوم الغير جارية	236808085.46	329999838.54	327631753.1	1.39
ديون مالية	76191449721.8	152697637959.42	145099808237.64	1.90
الضرائب مؤجلة	8200547785.74	7398932784.99	801615000.75	0.09
مجموع خصوم غير جارية	1196873316972.58	1224430102825.89	27556785853.3	0.02
الخصوم الجارية	-	-		
ضرائب الحالية	1205073864758.2	1231829035610.8	28358400854.05	0.02
الديون	1336859067186.5	1348502772262.6	116433705076.1	0.087
البنك				
مجموع الخصوم الجارية				
المجموع العام للخصوم				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك ملحق رقم 05

* الأموال الخاصة: سجلت ارتفاعا بقيمة 2281989993 أي بنسبة 0.04 برغم من ثبات إعادة التقييم وانخفاض النتيجة الصافية بنسبة (0.64).

* الخصوم الغير الجارية: اظهر الجدول ارتفاعا في الخصوم الغير جارية بقيمة 145099808237.64 بنسبة 1.90

و هذا راجع لارتفاع الديون المالية 19.06

* الخصوم الجارية: سجلت ارتفاعا بقيمة 28358400854.05 أي بنسبة 0.02 وهذا يعود إلى ارتفاع بنود ضرائب العادية والديون.

المطلب الثاني: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج

بالاعتماد على حساب النتائج لسنة 2018 كسنة أساس، و هذا ما يمكننا من رصد تغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حساب لسنة 2019، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

الجدول رقم 04: التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج 2018 – 2019

الوحدة: دج

التغير النسبي	التغير المطلق	2019	2018	البند
(0.41)	(2585712245.85)	59 544 173 160,62	62 129 885 406,48	المبيعات والمنتجات الملحقة
(8.82)	9020836203.11	(1206431809.69)	(10227268012.8)	إعانات الاستغلال
1.02	53147479611.25	58337741350.93	51902617393.68	1- إنتاج السنة المالية
0.19	97483679.61	604 989 222,88	507 505 543,27	المشتريات المستهلكة
1.08	2246480593.04	4313916631.84	2 067 436 038.8	الخدمات الخارجية الأخرى
1.81	4661411696.6	4918905854.72	2574941582.07	2- استهلاك السنة المالية
(0.98)	(48412807515.4)	914868296.21	49327675811.61	3- القيمة المضافة للاستغلال
(0.10)	(2042726791.29)	(21778 563433,22)	(19 735 836 641,93)	أعباء المستخدمين
(0.23)	335946880.62	(1 082 389 682,01)	(1 418 336 562,63)	الضرائب والرسوم والمدفوعات
0.66	(46706027604.73)	23775821411.44	70481849016.17	4- إجمالي فائض الاستغلال
-	-	-	-	المنتجات العملياتية الأخرى
-	-	-	-	الأعباء العملياتية الأخرى
2.52	59081537682.47	(35724291050,42)	(23357246632,05)	مخصصات اهتلاك والمؤونات استرجاع
0.37	5469737418.91	11477192224,03	6007454805.12	على حسائر القيمة والمؤونات.
(0.28)	(28869245767.35)	70977304685.89	99846550453.24	5- النتيجة العملياتية
-	-	-	-	المنتجات المالية
-	-	-	-	الاعباء المالية
-	-	-	-	6- النتيجة المالية
(0.67)	(10712850666.54)	5 223 842 342,95	15 936 693 009,40	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
(9.83)	(22501478266.95)	387 383 457,65	2 288 861 724,60	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
(0.64)	(8811372399.5)	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80	8- النتيجة الصافية لأنشطة العادية

(0.64)	(8811372399.5)	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80	10- صافي نتيجة السنة المالية
--------	----------------	------------------	-------------------	------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك ملحق رقم 07

يمكن استنباط من الجدول النتائج التالية:

1. إنتاج السنة المالية: انخفاض رقم الأعمال (المبيعات والمنتجات الملحقة) بنسبة (0.41) في حين شهدت إعانات الاستغلال ارتفاعا بنسبة (8.82) و هو ما يفسر ارتفاع إنتاج السنة المالية.
2. استهلاك السنة المالية: عرفت الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى والمشتريات المستهلكة ارتفاع بنسبة 0.19 و 1.08 على التوالي وهو ما يفسر ارتفاع استهلاك السنة المالية بنسبة 1.81.
3. القيمة المضافة: ارتفع استهلاك السنة المالية بمعدل 1.81 ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها كان أكبر من ذلك المعدل المسجل في إنتاج السنة المالية 1.02 وهو ما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة 0.98 ويفسر هذا الانخفاض بتسجيل الحسومات التجارية المحصلة والتيتخف ضمن المشتريات المستهلكة بدلا من الإيرادات العملياتية الأخرى والاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.
4. إجمالي فائض الاستغلال: سجل انخفاضا بمقدار (46706027604.73) أي بمعدل 0.66 ويزيد هذا المعدل عن نسبة القيمة المضافة ويعود ذلك أساس لانخفاض رقم الاعمال.
5. النتيجة العملياتية: سجلت النتيجة العملياتية انخفاضا بقيمة (28869245767.35)، أي بنسبة قدرها (0.28) يعود سببه الى ارتفاع كل من مخصصات اهتلاك والمؤونات استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات بنسبة 2.82 و 0.37 على التوالي
6. صافي نتيجة السنة المالية: عرفت انخفاضا بمقدار (8811372399.5) أي بمعدل انخفاض قدره (0.645)

المطلب الثالث: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية

سنقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية بطريقة التحليل الأفقي:

الجدول رقم 05 : التحليل الأفقي لجدول تدفقات النقدية لسنة 2018-2019

الوحدة: دج

التغير النسبي	التغير المطلق	2019	2018	البند
(0.23)	(3470956.08)	11 547 004,90	15 017 960,98	التزامات التمويل للمؤسسات المالية
0.24	74833847236.67	375038249809.45	300204402572.78	التزامات تمويل العملاء
(0.579)	(50007970106.6)	36262465164.73	86270435271.33	تعهدات الضمان بأمر من المؤسسات المالية
(0.573)	(51985479153.89)	38696947027.19	90682426181.08	التزامات ضمان طلب العميل
(0.007)	(1749084.6)	219449958.85	221199043.45	الالتزامات الأخرى المعطاة
8.35	402089281935.49	450228658965.11	48139377029.62	التدفقات النقدية الداخلة
(0.99)	(655498956.56)	2996261.70	658495218.26	التزامات التمويل المتلقاة من المؤسسات المالية
7.47	373914114525.02	423908730173.43	49994615648.41	تعهدات الضمان المتلقاة من المؤسسات المالية

0.012	9210459128.42	83124237958.24	739137788292.82	الالتزامات الأخرى المتلقاة
0.012	15407814346.5	1255148713494.96	1239740899148.49	لتدفقات النقدية الخارجة
(0.32)	386681467590.21	(804902054528.89)	(1191601522119.1)	للفترة الخزينة أموال تغيرات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك ملحق رقم 06

من خلال الجدول: نلاحظ ان التدفقات النقدية الداخلة: عرفت ارتفاعا في التدفقات النقدية سنة 2019 من حيث زادت بنسبة معتبرة 8.35 وعلى الرغم من انخفاض المسجل في كل من التزامات التمويل للمؤسسات المالية بنسبة (0.23) وتعهدات الضمان بأمر من المؤسسات المالية بنسبة (0.579) والتزامات ضمان طلب العميل بنسبة (0.573) والالتزامات الأخرى بالمعطاة (0.007) و هذا يعود الى ارتفاع التزامات تمويل العملاء بنسبة 0.24.

التدفقات النقدية الخارجة: عرفت ارتفاعا في التدفقات النقدية الخارجة سنة 2019 بنسبة 0.012 و قد تركزت هذه الزيادة على تعهدات الضمان المتلقاة من المؤسسات المالية بنسبة 7.479.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية في بنك فلاحة والتنمية الريفية تم تعريف هذا البنك و تحديد خدماته وطريقة عرض القوائم المالية من خلال أهداف المؤسسة، حيث تمكنا من معرفة الوضعية المالية من خلال الميزانية، في حين جدول حسابات النتائج يقدم معلومة حول الأداء أما بالنسبة إلى التغيرات في الوضعية المالية يمكن استخراجها من جدول تدفقات النقدية، وكل قائمة من القوائم المالية تتضمن المعلومات التي تكتسي نوعا ما من الأهمية، خاصة تلك المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال السنة المالية للمؤسسة، كما أن الأسس المعتمدة في إعداد القوائم المالية يجب إن تتفق مع المتطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير الهام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة و أيضا الملاحظات المرفقة بها ومدى ما فيها من تفصيل، وذلك تجعل لتلك القوائم المالية قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم هذه القوائم.

وذلك اجل تحديد أهدافها حيث لاحظنا تطبيقات التدقيق المالي تساعد على تحليل القوائم المالية وكذا الصعوبات التي ستواجهها

المؤسسة مستقبلا.

الخطاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع و الذي جاء تحت العنوان: مساهمة التدقيق المالي في تحليل القوائم المالية، من اجل للوصول إلى معالجة إشكالية الدراسة التي كانت تدور حول مدى قدرة التدقيق المالي على المساهمة في تحسين جودة القوائم المالي، وذلك من خلال دراستنا للفصلين الأول والثاني، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال تربصنا وانطلاقا من الفرضيات والأسئلة الفرعية المشار إليها في المقدمة.

من خلال دراستنا الميدانية تعرفنا مدى أهمية تدقيق المالي في تحسين جودة القوائم المالية وتحليلها نظرا لأهميتها في تقييم النشاط المالي للمؤسسة كونها تعطي صورة واقعية ودقيقة للمؤسسة.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

ومن خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج هذه الدراسة، التوصيات المقدمة وأفاق الدراسة كما يلي:

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

بعد استعراض لمختلف جوانب الموضوع، ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تطرقنا إليها في مختلف الفصول وأجزاء الدراسة توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

1- بالنسبة للفرضية الأولى "التدقيق المالي عملية فحص للقوائم المالية لإبداء الرأي حول المعلومات المالية عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة المؤسسة" من خلال الدراسة النظرية والميدانية اتضح أن العملية تتم في الواقع على معلومات تصف عمليات قامت بها المؤسسة، والتي سجلها المحاسب ومن هنا يأتي رأي المتخصص عن مستوى النوعية والشرعية والمصدقية، التي تتميز بها المعلومات في الوضعية النتائج الحقيقية الواقعة للمؤسسة، حيث تبين صحة هذه الفرضية أنها صحيحة.

2- الفرضية الثانية "تحليل القوائم المالية يكون باستخدام النسب و المؤشرات للتوصل الى المعلومات المحاسبية" من خلال الدراسة النظرية والميدانية نجد انه يمكن الوصول الى النتائج المؤسسة باستخدام النسب و المؤشرات اتخاذ القرارات المالية، وهذه الفرضية صحيحة.

3- وحسب الفرضية الثالثة يهتم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتحليل القوائم المالية للكشف بالتعثر المالي، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين ان المؤسسة تصل الى النتائج التي عملت عليها من خلال دراستها بطريقة التحليل الافقي لجداول عرض القوائم المالية وهذا ما يساعد المدقق بالتنبؤ التعثر المالي للمؤسسة، وهذه الفرضية صحيحة.

ثانياً: نتائج الدراسة

من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية من خلال الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية نستخلص النتائج التالية:

- التدقيق المالي عبارة عن طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم.
- يعمل التدقيق على زيادة القدرة في توصيل المعلومات المحاسبية.
- يعمل تدقيق القوائم المالية دورا هاما في ترشيد القرار و جودته داخل المؤسسة.

- تحسين جودة التدقيق يزيد من اكتشاف الأخطاء و الحد من التحريف في القوائم المالية.
- تسعى المؤسسة إلى تأكيد تمتع قوائمها المالية بالموثوقية، مما يوجب القيام بعملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة.
- من خلال استخدام التحليل الأفقي لقائمتي الميزانية 2018-2019 لاحظنا تقدم في مبالغ عناصر الأصول و الخصوم وهذا يبين إن المؤسسة مستقلة ماديا مما يدفعها إلى الاستمرارية.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام المؤسسات جودة التدقيق المالي
- قيام المدقق بعمليات فجائية لزيادة من احتمال اكتشاف الغش و الاختلاس
- حفاظ على دفتر يسجل المدقق فيه الأخطاء التي يعثر عليها للتأكد من تجنبها فيه عملية التدقيق المستقبلية
- نوصي المؤسسة بضرورة عرض قوائم المالية تظهر الواقع و الصورة الحقيقية للمؤسسة

رابعا: آفاق الدراسة

أرجو أن يستكمل هذا العمل من طرف الآخرين، باعتبار أن الموضوع جديد ويحتاج إلى المزيد من البحث والإثراء، ويمكن اقتراح المواضيع التالية:

- تأثير التدقيق المالي في ضبط النظام الإنتاجي للمؤسسة
- العوامل المؤثرة في تحسين جودة القوائم المالية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	البسمة
II	شكر و عرفان
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الانجليزية
V	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الملاحق
المقدمة	
أ	أولا : إشكالية الدراسة
أ	ثانيا : الدراسات السابقة
ج	ثالثا : نموذج وفرضيات الدراسة
ج	رابعا : التوضع الايستمولوجي و منهجية الدراسة
د	خامسا: تصميم البحث
د	سادسا : أهمية الدراسة
د	سابعا : خطة مختصرة
الجزء النظري	
الفصل الأول : اطار النظري للتدقيق المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التدقيق المالي
3	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المالي
4	المطلب الثاني: تعريف التدقيق المالي
5	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق المالي
9	المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التدقيق المالي وإجراءاته

فهرس المحتويات

9	المطلب الأول: مبادئ وفروض تدقيق المالي
11	المطلب الثاني: انواع التدقيق المالي
13	المطلب الثالث: إجراءات التدقيق المالي
15	المبحث الثالث: معايير التدقيق المالي
15	المطلب الأول: المعايير العامة
18	المطلب الثاني: معايير العمل الميداني
21	المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: علاقة التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: تعريف القوائم المالية و أهميتها
28	المطلب الثاني: مستخدمو للقوائم المالية.
32	المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومكوناتها
33	المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية.
34	المبحث الثاني: أهداف القوائم المالية و تحليلها المالي.
34	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية.
38	المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية.
39	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و اساليبه.
42	المبحث الثالث: علاقة التدقيق المالي بجودة القوائم المالية.
42	المطلب الأول: تعريف جودة القوائم المالية واهميتها.
44	المطلب الثاني: مهام مدقق الحسابات
45	المطلب الثالث: دراسة قدرة المدقق باستخدام التحليل المالي على معرفة إفلاس المؤسسة واستمراريتها
48	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الجزء التطبيقي	
الفصل الثالث : دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
50	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وخدماته.
52	المطلب الثاني: موارد و أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
53	المطلب الثالث: هيكل التنظيمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
54	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية
54	مطلب الأول: قائمة المركز المالي
54	المطلب الثاني: قائمة جدول حسابات النتائج
54	مطلب الثالث: قائمة جدول تدفقات الخزينة
55	المبحث الثالث: تحليل المالي لقوائم مالية بنك الفلاحة و التنمية الريفية
55	المطلب الاول : تحليل قائمة المركز المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
57	المطلب الثاني: تحليل المالي لجدول حسابات النتائج
58	مطلب الثالث: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية
60	خلاصة الفصل الثالث
61	خاتمة
63	فهرس المحتويات
66	قائمة المراجع
70	الملاحق

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اللغة العربية

الكتب:

- 1- ابو نصار محمد، و حميدات جمعة. (2008). معايير محاسبة و ابلاغ المالي الدولية / الجوانب النظرية و العلمية . عمان : دار وائل للنشر.
- 2- احمد حلمي جمعة. (2015). المدخل الى التدقيق والتأكد . عمان ، الاردن: دار صفاء من النشر والتوزيع.
- 3- احمد محمد نور. (2002). مبادئ المحاسبة المالية. الاسكندرية: شركة الجلال.
- 4- احمد محمد نور، و السيد شحاتة شحاتة. (2008). مبادئ المحاسبة المالية . مصر: دار الجامعة.
- 5- التميمي هادي . (2004). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية (المجلد طبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر
- 6- السيد سرايا محمد. (2007). اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 7- الصحن وأخرون عبد الفتاح، أسس المراجعة الخارجية، 2007، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- 8- الطواهر محمد التهامي، و مسعود صديقي. (2006). المراجعة والتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- العظمة، محمد احمد؛ يوسف، عوض العادلي، المحاسبة المالية.(1986). منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت
- 10- ايهاب النظمي ابراهيم. (2009). التدقيق القائم على مخاطر الاعمال . الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- 11- بوتين محمد. (2005). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق . الجزائر: ديوان مطبعة الجامعة
- 12- توماس وليم، و هنكي اميرسون. (1989). المراجعة بين النظرية و التطبيق . الرياض: دار المريخ للنشر .
- 13- حاتم محمد الشيشني. (2007). أساسيات المراجعة. مصر : المكتبة العصرية.
- 14- حازم هاشم الالوسي. (2003). الطريق الى علم المراجعة والتدقيق. طرابلس: الجامعة المفتوحة طرابلس.
- 15- حسين القاضي، و حسين دحدوح. (1999). اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية و الدولية. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- 16- حسين دحدوح، و حسين يوسف قاضي. (2009). مراجعة الحسابات في إطار النظري. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 17- حسين سمير عشيش، وإشراف ظافر الكبيسي. (2010). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك (المجلد الطبعة الأولى). الأردن، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- 18- د محمد فضل المسعد، و د خالد راغي الخطيب. (2009). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات. عمان : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- 19- راضي خنفر مؤيد، و فلاح المطارنة غسان. (2006). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 20- سامي محمد الوقاد، و لؤي محمد وديان. (2010). تدقيق الحسابات. الاردن : مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، .
- 21- سمير محمد الشاهد، و طارق عبد العال حماد. (2000). قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفق معايير محاسبية : اتحاد المصارف العربية. سهيل ابو ميالة. (15 نوفمبر، 2017). اثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لنموذج COSO 2013.
- 22- على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية - فلسطين - . 1-15.
- 23- شاكور محمد وآخرون منير. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات (المجلد الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- 24- طارق بن العال حماد. (2005). التقارير المالية. مصر: الدار الجامعية.
- 25- عاشور كتوش. (2013). المحاسبة العامة اصول و مبادئ المحاسبة المالية واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي scf (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية.
- 26- عاطف وليد اندراوس. (2008). التمويل والادارة المالية للمؤسسات. مصر، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 27- عبد الستار د الكبيسي. (2008). الشامل في مبادئ المحاسبة ج1، ج2، (المجلد الطبعة الاولى). الاردن، عمان: دار وائل للنشر.

قائمة المراجع

- 28- عبد السلام اشتوي. (1996). المراجعة معايير واجراءات. بيروت: دار النهضة العربية.
- 29- عبد الله خالد الامين. (2007). علم تدقيق الحسابات. الاردن : دار وائل للنشر و التوزيع.
- 30- عدنان تاي ه النعيمي، و أرشد فؤاد التميمي. (2008). التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 31- عمراقبال المشهداني. (2012). تدقيق التحكم المؤسسي في ظل المعايير المتعارف عليها. الأردن: جامعة جرش.
- 32- غسان فلاح المطارنة. (2009). تدقيق الحسابات المعاصرة. الاردن : دار الميسرة للنشر و التوزيع.
- 33- كراجه وآخرون عبد الخليم. (2006). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 34- محمد أحمد خليل. (2005). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. العدد الأول
- 35- محمد المبروك أبو زيد. (2009). التحليل المالي شركات وأسواق مالية (المجلد الطبعة الثانية). المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر.
- 36- محمد عقل مفلح. (2009). مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي . عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي.
- 37- محمد مصطفى سليمان. (2004). الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 38- محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (المجلد الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 39- محمد نصار مجدي، و مريم احمد بجراني. (2008). الاجراءات التحليلية التي يباشرها مدقق ديوان المحاسبه استنادا الى واقع دليل التدقيق العام. الكويت.
- 40- مصطفى صالح سلامة. (2010). مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية المالية. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- 41- منير ابراهيم هندي. (2009). الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 42- نواف محمد عباس الرماحي. (2009). مراجعة المعاملات المالية. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 43- هادي التميمي. (2006). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية. عمان: دار وائل للنشر.
- 44- هيثم محمد الزغيبي. (2009). ، الادارة والتحليل المالي. عمان، الاردن: دار الفكر للنشر.

مقالات:

- 1- الازهر عزة. (16-17-18 نوفمبر، 2009). عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية . ملتقى الدولي حول اطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و اليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبية الدولية . جامعة سعد دحلب البلدة .
- 2- الذنيبات، علي عبد القادر؛ خميس، بشير احمد. معايير العامة (الشخصية) للتدقيق معايير رمزية أم معايير هادفة. مجلة دراسات العلوم الادارية . العدد 2 . مجلد 35 .
- 3- بن عيشي عمار، و بن عيشي بشير. (25-26 ماي، 2010). معايير اعداد قوائم المالية الدولية و مدى قابليتها للتطبيق في الجزائر . ملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و تطبيقها . مركز الجامعي لسوق اهراس.
- 4- دليل المحاسبة الكويتي. (2009). ، دليل تدقيق العام،. كويت.
- 5- شاكرا القزويني. (1998). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر العاصمة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- 6- لدرع خديجة، و عبد الرحيم ليلي. (26-28 ماي ، 2010). قائمة المركز المالي في ظل نظام احاسبة المالية. ملتقى الوطني للمركز الجامعي . سوق اهراس.
- 7- محمد زيدان. (اكتوبر، 2008). اهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في بنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة و تنمية الريفية. مجلة العلوم الانسانية ، صفحة 55.
- 8- محمد سامي مجدي. (2009). دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية . مجلة جامعة الاسكندرية ، العدد2 (المجلة 46).
- 9- جاب الله الشريف، و سليم طرابلسي. (25-26 ماي ، 2010). القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،. المركز الجامعي سوق اهراس.

قائمة المراجع

مذكرات:

- 1- الياس, بدوي . (2009-2010). دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية. مذكرة ماجستير، غير منشورة . بسكرة.
- الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق. الجزائر، كلية علوم الاقتصادية و علوم تسيير و التجارة، سطيف.
- 2- بوبكر عميروش. (2011). دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة. دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا . سطيف الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارة ، دراسات مالية ومحاسبية معمقة جامعة فرحات عباس رسالة ماجستير .
- 3- حليلة خليل الجرجاوي. (بلا تاريخ). دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم . رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل . فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة.
- 4- رياض زلاسي. (2009-2010). إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. مذكرة ماجستير . ورقلة، كلية علوم اقتصادية و علوم تسيير وتجارة، جامعة قاصدي مرباح.
- 5- صالح بوعلام. (2010). أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وفاق تبني واصلاح النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشور) ، . مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشور) ، . جامعة الجزائر3.
- 6- عبدالله سعيد ابو سرعة عبد السلام. (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية. دراسة حالة بين شركة و ادارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن و الكويت للتجارة و الاستثمار في لجمهورية اليمنية . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3: رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية .
- 7- عمر شريقي. (2011/2012). التنظيم المهني للمراجعة. طروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف.
- 8- محمد د بنية. (2018-2019). محاضرات في التحليل المالي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قالمة جامعة 8 ماي 1945.
- 9- محمد سامي لزعر. (2011-2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير-الادارة المالية- . كلية علوم الاقتصادية و علوم تسيير شهادة ، جامعة منتوري قسنطينة.
- 10- كمال زواق. (2009-2010). المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي الجديد. معهد العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 . الجزائر.
- 11- نوي الحاج. (2008). انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير. الجزائر، كلية علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.
- 12- ولد الشيخ محمد ولد يورة يعقوب. (2014-2015). التدقيق المحاسب في المؤسسات العمومية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر القايد تلمسان . كلية العلوم الاقتصادية و تسيير و العلوم التجارية ، تخصص التسيير .

الجرائد:

- 1- الجريدة الرسمية. (2009). العدد 19. الجمهورية الجزائرية (74).
- 2- الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011. العدد 30 المؤرخة في 01 جوان 2011 .
- 3- الجزائرية لجريدة الرسمية. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومدقق الحسابات والمحاسب المعتمد. (العدد 42).
- 4- حفيظ صوالي. (2011, 09 21). جريدة الخبر . 6483 .

مقابلة:

- وكالة بسكرة وثائق لدى خزينة البنك الفلاحة و التنمية الريفية. (16 ماي 2022).

1. Belaiboud, M. (2005). *Pratique de l'audit. Berti Edetion* . ALGER.
2. burlaud, a. (2009, jun). *l'auditeur et la question de la continuite de l'exploitation en periode de crise economique* . romania, bucaresst .
3. Gerard, v., & Lionet, C. (1996). *Audit et Contrôle interne*. Paris.
4. Hubert, d. l. (2006). *Analyse Financière information financière et diagnostic*. (3. éditions, Éd.) Paris, France: Dunod.
5. Nacer eddine, s. (2009). *analyse financiere d'entreprise methodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes francaise et internationales*. paris france: l'harmattan.
6. Pierre, v. (2010). *finance d'entreprise* (Vol. 8 edition). paris france: dalloz.
7. thomas, R. p. (2009). *international financial statement analysis*. (j. w. inc, Éd.) USA, CFA institute, New jersey hoboken.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم 01: نموذج المركز المالي (الاصول/ الخصوم)

التغير النسبي	التغير المطلق	ميزانية المؤسسة لسنة N	ميزانية المؤسسة لسنة N-1	البند
				الاصول غير جارية: التشبيات العينية
				الاصول الجارية: المخزونات والمنتجات قيد الصنع البنوك والحسابات الجارية الزبائن
				اجمالي الاصول
				الاموال الخاصة: راس المال الصادر الاحتياطات
				الخصوم غير الجارية السندات التساهمية الاقتراضات لدى مؤسسات القرض
				الخصوم الجارية: الموردون
				مجموع الخصوم

الملاحق

ملحق رقم 02: نموذج جدول حسابات النتائج

البند	ميزانية المؤسسة لسنة N-1	ميزانية المؤسسة لسنة N	التغيير المطلق	التغيير النسبي
رقم الاعمال تغيير مخزونات و المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها انتاج مثبت إعانات الاستغلال				
1- إنتاج السنة المالية				
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية الأخرى				
2- استهلاك السنة المالية				
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)				
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات				
4- اجمالي فائض الاستغلال				
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى مخصصات اهتلاك والمؤونات استرجاع على حسابات القيمة				
5- النتيجة العملية				
المنتجات المالية الاعباء المالية				
6- النتيجة المالية				
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)				
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية				
8- النتيجة الصافية لأنشطة العادية				
9- نتيجة غير عادية				
10- صافي نتيجة السنة المالية				

الملاحق

ملحق رقم 03: نموذج جدول التنفقات النقدية

التغير النسبي	التغير المطلق	ميزانية المؤسسة لسنة N	ميزانية المؤسسة لسنة N-1	البند
				تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة الضرائب من النتائج المدفوعة
				التدفقات اموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية
				التدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية
				صافي التدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية(أ)
				تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المصحوبات عن اقتناء تسيّبات عينية او معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّباتعينية او معنوية السحوبات عن اقتناء تسيّبات المالية التحصيلات من عمليات التنازل عن تسيّباتت مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات المالية الحصص و لاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
				صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
				تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في اعقاب اصدار اسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الاخرى المماثلة
				صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
				تغير الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)
				اموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية اموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية تغير اموال الخزينة خلال الفترة
				المقاربة مع النتيجة المحاسبية

ملحق رقم 04 : Bilan actif 2018-2019

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

ACTIF	31/12/2019	31/12/2018
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 395 025 003,27	935 338 814 931,82
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS - ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 932 425,59
AUTRES ACTIFS	5 692 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	13 427 475 311,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 859,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	38 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

ملحق رقم 05 : Bilan passif 2018-2019

ETAT FINANCIER 2019

PASSIF	U: en Dinars	
	31/12/2019	31/12/2018
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	152 367 638 120,88	75 954 641 636,34
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 224 490 102 825,89	1 196 873 196 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 193 140 675,06	10 851 312 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 932 784,99	8 200 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	329 999 838,54	236 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 084 717,03	5 472 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 652 763,96	20 236 203 734,20
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 396,75	8 632 476 818,26
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	33 106 610 826,50	37 475 912 136,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 426 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 935,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	891 364 243,98	626 126 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 631 118,62	(3 425 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80



BADR BANK



www.badrbanque.dz

ملحق رقم 06 : Hors bilan 2018-2019

ETAT FINANCIER 2019

HORS BILAN		U: en Dinars	
ENGAGEMENTS		31/12/2019	31/12/2018
A	ENGAGEMENTS DONNES	450 228 658 965,11	477 393 481 029,62
	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	11 547 004,90	15 017 960,98
	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	375 038 249 809,45	300 204 402 572,78
	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	36 262 465 164,73	86 270 435 271,33
	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	38 696 947 027,19	90 682 426 181,08
	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	219 449 958,85	221 199 043,45
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 255 148 713 494,96	1 239 740 899 159,49
	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-2 396 261,70	658 495 218,26
	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	423 908 730 173,43	499 944 615 648,41
	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	831 242 379 583,24	739 137 788 292,82



BADR BANK



www.badrbanque.dz

3

ملحق رقم 07:2018-2019:07 Bialn compte de resultats

ETAT FINANCIER 2019

COMPTES DE RESULTATS	U: en Dinars	
	31/12/2019	31/12/2018
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	59 544 173 160,62	62 129 885 406,48
(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	(18 811 164 605,12)	(16 953 234 812,81)
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	6 714 732 795,43	6 725 966 800,01
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(34 738 704,08)	(36 900 934,86)
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	0,00	0,00
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	604 989 222,88	507 505 543,27
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4 362 119 623,47	2 862 198 330,07
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(48 202 991,63)	(794 762 291,27)
PRODUIT NET BANCAIRE	52 331 908 501,57	54 440 658 040,89
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(21 778 563 433,22)	(19 735 836 641,93)
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	(1 082 389 682,01)	(1 418 336 562,63)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	29 470 955 386,34	33 286 484 836,33
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(35 724 291 050,42)	(23 357 246 632,05)
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	11 477 192 224,03	6 007 454 805,12
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	5 223 856 559,95	15 936 693 009,40
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(14 217,00)	0,00
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)		0,00
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	5 223 842 342,95	15 936 693 009,40
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-387 383 457,65	(2 288 861 724,60)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80

ملحق رقم 08: إذن بالطبع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بمسكرة في: 21/06/2022

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية

إذن بالطبع

أنا الممضى أسفله الأستاذ: زعرور نعيمة

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

قسم الارتباط : قسم علوم مالية ومحاسبية

أستاذ مشرف على مذكرة الماستر-للطالب (ة): منوبي تركية / لوهاني شريفة

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بمعنوان: مساهمة التدقيق المالي في تحليل القوائم المالية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

رئيس القسم

الاستاذ المشرف

زعرور نعيمة